



1

هذه حاشية لشرح الواو

Kopaksiz

303



٤٠٤

١٢٤
١٠١٩

SÜLEYMAN
AMCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. يَتِمُّ بِذِكْرِهِ الْكَرِيمِ.
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْكَلَامَ مُنْظَرًا لِلْمَعْنَى
وَالْمَآرِبَ وَالصَّلَاةَ عَلَى الْبَنِيِّ مُحَمَّدٍ
فَظَهَرَتِ الْكَوَاكِبُ مِنَ الْمَطَالِعِ وَ
بَطْنَتْ فِي الْمَقَارِبِ **أَمَّا بَعْدُ**
فَلَمَّا رَأَيْتُ بِسْمِ الْفَضْلِ مِنْ مَشْرِجِ الْعِلْمِ
مَصْرُوفَةً إِلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ فِيهَا ذِكْرُهُ

2
قُدْرَةُ نَحَارِيرِ الدَّمِ اسْتَادَ مَشَايِرِ
الْعَصْرِ الْمَامِ الْمُبْتَحَى فِي الْعُلُومِ السَّيِّدِ
السَّنَدِ الشَّرِيفِ قَدْ سَرَّ كَشْفَ
عَنْ تَعْرِيفِ عِلْمِ الْكَلَامِ وَحَقِيقَةِ لِقَائِهِ **×**
التَّوْبَةِ عَلَى مَا أوردَ صَاحِبُ
الْمَوَاقِفِ ذَلِكَ الْأَمَامُ الْهَامِ
الَّذِي لَمْ يَظْفَرْ بِمِثْلِهِ الْأَيَّامُ فِي
ذَلِكَ الْكَلَامِ تَأَمَّلْتُ فِي
مَحْصُولَاتِ التَّحْرِيرَاتِ الْغَايَةِ

التحصيل ولقد تعذر ان ينظم احوال
المتعلقة بتلك المشاركة والمعاونة
من انفسهم لظهور ان كلا من قوتهم
الشهوية والغضبية اصل منشعب
منه انواع الفساد واجناس الفساد
وذلك يمنع استقلال انفسهم بنظم
تلك الاحوال فانعم الله عليهم بان
اصطنع منهم افرادا فجعل هؤلاء الاولاد
خلفاء من حضرة المقدسة افعاله

4
عن الاغراض قادرين على نظم الاحوال
التي كانت القوتان المذكورتان
ما نعتين عن انتظامها من انفس
ارباب تلك القوى وظاهر
على كل من هو من ذوي البصائر
ان قيام هؤلاء الخلفاء الذين
خلافتهم ظل للسلطنة الالهية
التي لا يمكن للعقول والافهام
ادراك دقائق اسرارها وحقايق

آثاراً **هـ** كيف الوصول الى سعادتهما
قلل الحبال ودونهن حشوف **هـ**
بنظم الاحوال المذكورة انعام منهم
عم عوام اولئك الافراد وخواصهم
وقد تقرر لدى عقول الفحول ان
شكر المنعم واجب به يدوم عتيد
النعم ويغلب مزيداً ولذلك
يُرى افراد نوع الانسان الذين
اختصوا بعناية الله المنان **هـ** حميد

5
الانعام والابجالات ومجيد الاكرام
والافضال قتلار لا منهم على
صناعات وجوه الايام انوار
العلوم والدقائق وتنور بهم
فيما بين الانام آثار المعارف
وتحقيقات الحقائق اذ
ارادوا اظهار شكر نعم خليفة
من مؤلار الخلفاء توسلوا بتحرير
الصايف وتتميق الاوراق

لما أن ذلك احسن الوسائل
التي يتوصل بها الى عرض الثناء
والدعاء على المنعمين المتصفين
بكمال الصفات وصفات
الكمال الصارفين عنا بالعناية
نحو رعاية الداعي على وجه هو
مقتضى الحال ولما جعلني الله تعالى
بعم عناية وعظيم كرامته من الذين
خلصت عنا يد هم في محبة ارباب

6
العلوم والقضايا ولقد صرفت
شظا من الزمان في ملازمتهم
لتحصيل حقايق المطالب
بدقايق الدلائل اردت
بوسيله تميم هذه الاوراق
وتحريرها اظهار ثناء خليفته
من اعظم مولانا الخلفاء هو
سلطان كافة اهل الاسلام
ظل الله على الانام باسط اجنته

الامن والامان على اهل الايمان
دافع امار الظلم والطغيان
من بناء الزمان ناصب
رايات العدل والاحسان
جامع ايات السلطنة بالبيان
مالك رقاب الامم حجة
الله على سلاطين العالم
ناصر الشريعة القوية
سالك الطريقة المستقيمة

٧
خليفة ملك الافاق سطوته
والحق كان مداه اية سلطانه
مطلع على مطالب العلوم
بالفكر الصائب مظهر
لحنيت حقايق المعارف
بالراي الثاقب احاط
بالم من انواع الاحسان
والانعام من كمال
الغرة والاكرام بكافة الانام

م
دقايق

مصرفه نخور عاية احوال
العلماء لا استنار نار الجهل و
الغواية. وغربت ولم تطلع
شموس العلم والدراية.
الا انه اسوة اساطين.
كافة السلاطين قدوة
ايمة الغزاة و
المجايدين. المؤيد بالنصرة
من الله الحكيم المثلن.

9
سلطان بايردي خان
لا زالت حج سلطنة القارة
ساطوه وانوار معدلة في مشارق
الارض ومغارها لاموه.
من قال آمين ابقي الله مبعته.
فان هذا دعاء يشمل البشر.
ثم انه جل جلاله بسلطنة
البابرة عن ان يتيسر لمثلي
عرض الثناء والدعاء عليه

شمس

بامثال هذه الوسيلة هي حقيقة
بحسب الصورة وان غطت
من حيث المعنى في من حيث
الصورة على مقدار الداعي
جاءت سليمان يوم الوجود في
بنصف رجل جواد كان في فيها
ترملت فيصبح القول واعتذرت
ان البدايا على مقدار مديها
لكن بعثني على هذا الصنيع علمي

بان ساحة محاسن الطافه
الشاملة للعلماء سيما النوباء
اوسع من ان لا يسع فيها
امثال هذا المقال وفضاء
جميل مكارم اعطافه الكاملة
المتناولة لكافة الفضلاء افسح
من ان لا يتركب منه الشمول
لنحو هذا الحال ومن الله المرجو
ان يقع هذا الذي توصلت به

في عرض الدعار كالدعار في حيز
القبول فان ذلك غاية المأمون
ونهاية المسؤل ثم المرجو من
افاضل فحول الرجال واعاظمهم
الذين يجتنبون عن طريق العناد
والاعتياف ويلازمون سبيل
التأمل والانصاف اصلاح ما
وقع لي من مقتضى البشرية اعني
السهو والزلل ولذلك لم يكن

11
كلام البشر خاليا عن الخطاء و
الحلل والمقدس هو الله العلي
الجليل و هو الهادي الى سواء
السبيل **قال** قد سره حصولا
وايميا عاديا لك ان تقول
النسبة الى الدوام اشارة الى
عدم تخلف الحصول المذكور بحسب
الواقع عن علم الكلام والنسبة
الى العادة اشارة الى تجويز

العقل ذلك الخلف و لا يبعد
ان يقال الخلف المذكور انما هو
احتمال عقلي بعيد **قال** على
اثبات العقائد الدينية يمكن
ان يقال ان في التعريف اشعارا
بان نفس العقائد لا تكون
ماخوذة من علم الكلام مستفادة
منه بل الذي علم الكلام وحصل
منه انما هو الاقدار على اثباتها

ينبغيه

و اما العقائد انفسها فيقع
التصريح بوجوب اخذها من
الشرع ثم الظاهر ان يكون ^{المأخذ}
بالعقائد ههنا الاحكام اعتقادية
و اما حملها على التصديقات
المتعلقة بتلك الاحكام
فظهر وجهه لا يخفى عن خفاء
لان اثبات التصديقات من
غير ملاحظة متعلقه ليس مما

لا ينبغي ان يتأمل فيه بل التأمل
في صحة وجهه من الواجبات
على انا نقول لا يخفى ان معني
اثبات موافاة التصديقات
فاذا اضيف الاثبات الى
التصديق كان ذلك مجازا
عن افادته باثبات متعلقة
اعني الحكم حقيقة الاثبات
لا يتعلق الا بالحكم الذي هو

الحكم

متعلق التصديق واعلم ان
هذا التحقيق مبني على كون الحكم
فعلا وكون التصديق هو الادعاء
المتعلق بمعناه فيكون ما نقل
عن الحكماء من ان الحكم تصديق
مبني على التجوز باطلاق اسم
المتعلق على المتعلق والا لم يكن
المنقول معقولا وقد استوفينا
حديث فعليه الحكم في رسالتنا

على تحقيق امر التصور والتصديق
وتقسيم العلم اليهما على التحقيق
ثم النظام ان اثبات العقائد
بالجج عبارة عن اظهار حقيقتها
بل النظام ان اثبات اى
مطلوب كان بالدليل انما
يكون عبارة عن اظهار مطابقة
للواقع على ما يرشدك اليه معنى
اثبات احكم ولا يخفى ان

المطلب در من الاظهار ما يكون
بالنسبة الى الغير واما اثبات
المستدل مطلوب بالنفس فتقيلدا ما
يكون بل كسنة نحن الى ان
في كونه وحصوله تأملا **قال**
والزامه اياها فيه تأمل لان
ذلك الالزام كثير اما يخرج
عن دائرة الامكان حيث
بنكر انحصم استكبارا وغناوة ^{حقية} العقائد

بعد ان كان عالما بحقيتها
نعم لو جاز ان يكون المقصود
من قوله والزام اياها هو المفهوم
من اثبات العقائد على الغير
لوضح مرام الكلام فان الاثبات
لما كان عبارة عن اظهار حقيقة
كان الانكار عنادا غير مضر
بذلك وايضا يمكن ان يقال
المنكر المذكور ان يعلم حقيقة العقائد

اما

باستدلالنا اولاً باستدلالنا
فان كان الاول فقد تحقق الالزام
لان افادة العلم بالنسبة الى
الحصم الزام له حقيقة العقائد في
الحقيقة وان كان الثاني فلا
يبعد ان يقال ان ذلك المنكر
اذا فرض غير عالم بتلك الحقيقة يكون
من شأنه ان يحصل له باستدلالنا
العلم بالحقيقة المذكورة فكان

تحقق هناك ايضا الالتزام لكن
الظاهر ان الفهم لا يتبادر من لفظ
الالتزام الى هذا المعنى **قال**
بايراد الج و دفع الشبه لعل
الظاهر انه ليس الى قوله بايراد
كثير احتياج بل يكفي ان يقال
بالج و دفع الشبه **قال** عنها
لعل الفهم للج فالمراد بالشبه
المتوجهة الى الج ومقدماتها

ولا يخفى ان بدفع الشبه عن الج
تثبت القعايد واما رجوعه الى
القعايد فيحتاج الى تأمل فان
الظاهر ان الشبه بالنسبة الى
المطلوب الذي قامت الحجة
على ثبوتها لا يظهر كونها قادمة
في ذلك الثبوت الجي ليمتحقق **حيث**
الى دفعها لا يقال الشبه
قد تطلق بحسب الاصطلاح على

الدليل الذي لم يطابق الواقع
فالمراد بالشبه ما يكون بالنسبة الى
المطلوب لا ما يكون بالنسبة
الى الحق فالضمير المذكور للعقائد
لا يلحق فانا نضع **او** لا كون الشبهة
بذلك المعنى مضرا بالمقصود وثبوت
الذي دلت الحق عليه **نعم** يكون
حاجة الى دفع الشبهة بالمعنى
المذكور اذا كانت معارضة

للدليل الذي دل على المطلوب
و**ثاني** ما كون المراد بالشبهة
مهم ما ذكر من الدليل الغير
المطابق بل الظاهر انها مهم
بمعنى ما يتمسك به من يقصد ابطال
العقائد الدينية غاية الامر جواز
كون ذلك المتمسك دليلا مذكورا
على سبيل المعارضة لاثبات خلاف
تلك العقائد **ثم** لا نتم ان ضرر المعارضة

توجه

لا يعود اولاً وبالذات الى الدليل
فكيف يراى بالشبه ما توجهت الى
المطلوب دون الحاجة بل نقول
اذا نسبت الشبهة الى المطلوب
الذى دل الدليل على ثبوته ففى
لا محالة تقول الى دليله والمنصف
المصيب فى تأمله عليم بحقيقة الامر
والله اعلم ان قيل ان علم تعالى
وكذا علم الرسول وعلم الملائكة

ما

بالاعتقادات لا يسمى علم الكلام
مع ان التعريف يتناولها قلنا
لانم التناول فان قوله يقتدر معه
يخرج العلوم المذكورة اذ المتبادر
من قوله يقتدر معه على اثبات
العقائد يكون الاقترار المذكور
ما يحتاج حصوله الى مصاحبة
علم الكلام وممارسته وهذا
الاقترار لا ينسب اليه تعالى ولا

الى الرسول والملائكة **قال** فالاول
اشارة الى مقتضى **الظاهر** ان
المراد بالاول ايراد الحج لكن
القول يكون ايراد الحج مقتضيا
بالنسبة الى العقائد لا يخرج عن
سماحة فان الظاهر ان مقتضى
المذكور انما هو نفس الحج
فلعل المراد بايراد الحج الحج المرد
ثم اعلم ان المتأمل ان يقول

المراد

المراد بالغية الذي يكون اثبات
العقائد عليه من لا يكون كلاميا
فالكلام علم يعتد معه على اثبات
العقائد الدينية على من
لا يكون من اهل الكلام فالالف
واللام في الغير للعهد باعتبار
حضور الغير بناء على ان معنى
التعريف العهدى هو مجرد
التصديق والاشارة الى الحاضر

كما صرح به ارباب علم المعاني
سواء حمل المهور على الجنس او
الاستغراق فان النظام ان
يكون الجنس والاستغراق
مهما متلازمين والاتعين
الاستغراق واما الخاصة و
المنازعة فيما بين المتكلمين
في بعض المسائل الكلامية
سواء قدر واحد من الجانبين

على

على اثبات المطلوب او لم تقدر
ففي كونه قادحا في مقصود التوفيق
نظرا ولم يقتر في الاتصاف بعلم
الكلام وكون الشخص كلاميا
القدرة التامة على اثبات العقائد
الا على غير الكلامي **ان قيل** ينبغي
ان لا يحمل الغير المذكور على غير
الكلام فقط بل الواجب ان
يحمل على اعم من ذلك بدليل

قول المصنف فان الخصم و
ان خطاه ناه لا يخرج من
علماء الكلام **قلت** لا نعم ان قوله
ذلك يدل على وجوب تعميم
الغير بل لا نعم انه يدل على صحة
عمومه والذي يدل عليه ذلك
القول ليس الا وقوع المخاصمة
فيما بين الكلاميين اذا عرفت
ما ذكرناه من كون الغير محمولا

على

على غير الكلامي عرفت اندفاع ما
اورده الاستاذ الحرير المبحر في
العلوم العقلية والنقلية الدينية
والدنياوية نور الله مرقده و
روحه وزاده في اعلى غرف الجنان
فتوجه من انه لا يظهر للقدرة
التامة ههنا معنى يصح مع ارادة
التعريف المذكور فان حقيقة
القدرة التامة على الاثبات

المذكور لا يتحقق في كثير من اهل
الكلام لانه قد يكون المتخالفان
كلما من اهل الكلام وحق كيف
يتصور لكل منهما قدرة تامة على
اثبات عقيدته على الآخر ووجه
ذلك الاندفاع انه لما حمل الفير
على غير الكلامي ظهر امر القدرة التامة
وظهر صحة التوفيق مع ارادة
معنا بلا ارتياب على ان

لا حدان يقول د فعالم او رده نور
مر قده لو سلم ان مر لول ذلك التوفيق
على تقدير ان لا يحمل الفير على
غير الكلامي يقتضي ان لا يوجد
كلامي لكن لانه استحالة ذلك
واما الاستبعاد فليس بمضمر
ولما مل ان يقول ان منع استحالة
عدم وجود الكلامي مكابرة كبيرة
ضرورة ان انتفاء الكلامي يستلزم

اتناء الكلام فان الكلام اما اسم
للملكه او للمسايل او للتصديقات
بها ووجود كل منها يتبع بدون
الكلام اما امتناع وجود الملكة
بدون الكلام فلا انها صفة لا بد
لها من موصوف تقوم به ولا يخفى
ان ذلك الموصوف لا يكون
الا كلاميا واما امتناع وجود
المسايل بدونه فلان من مقومات

المسايل

المسايل واجزاؤها على ما نهت
المحصلين عليه في رسالتك
التصورية والتصديقية احكم
الذي هو فعل من افعال
النفس وذلك الفعل لا يكون
حيث لا كلام واما امتناع
وجود التصديقات بالمسايل
حيث لا كلام فلان التصديق
لا بد له من مصدق وذلك

المصدق فيما نحن فيه لا بدو
ان يكون هو الكلامي **ان** **قيل**
لم لا يجوز ان يكون المراد من
التعريف افادة ان الكلام
علم من شأنه ان يقدر صاحبه
بسببه قدرة تامة على اثبات
اية عقيدة كانت على اي احد
كان سوار كان كلاميا اولا
حتى لا يرد الاشكال الذي اورده

نور

24
نور مرقدته **قلت** لا نعم ان ذلك
الاشكال يذفع حيث يكون
المراد تلك الافادة فانما لا نفهم
ان من شأن علم الكلام ان يقدر
صاحبه بسببه قدرة تامة على
اثبات اية عقيدة كانت
على كل كلامي واما القول **ج**
بان المراد من القدرة التامة
ان يكون عند المتصف بها

العلم بالعقائد المستند الى
جهاض العلم بطرق دفع
الشبهة بحيث يقدر على ايراد ما
متى اراد من غير تحصيل مادة
وصورة ولا يلزم منه ان
يكون قادرا على اثباتها على
اى مخالف اراد ففيه نظر
اما ^{ولا} فلا ن الظاهر ان
يكون المراد بالعلم بالعقائد

المستند الى حججها التصديقات
الحاصلة من الدلائل المتعلقة
بالاحكام الاعتقادية بناء على
ان الظاهر انه اذا قيل العلم
بالعقائد الدينية يكون
المراد من العقائد المعتقدات
وان يكون المراد بالعلم
بطرق دفع الشبهة ملكة
ايراد تلك الطرق فتأمل فانا

لأنم ان معنى القدرة التامة على
هذا لا يؤل الى ما ذكره نور مرقد
بقوله القدرة التامة على الاثبات
المذكور بحسب الحقيقة ان
يكون المتصف بها قادرا على
اثبات اية عقيدة اراد على
اى مخالف فان الظاهر ان
من كان له التصديقات والملكة
المذكورتان يكون بالنظر الى

كان
م

مجرد التصديقات والملكة
مقتدرا على اثبات اية عقيدة
كانت على اى مخالف اراد
وكذا يكون مقتدرا على دفع
اية شبهة او ردت هناك
واما ثانيا فلان لتأويل ان
يقول قوله ولا يلزم ان يكون
الى آخره لا يلزم بظاهر قوله
متى اراد فان الظاهر ان

التعميم في زمان الارادة يوجب
ويقتضي القدرة التامة على اثبات
العقائد على اى مخالف يرا
واعلم ان محصول ما افاده
نور مرقد من معنى القدرة
التامة قصدا الى بيان ان تلك
القدرة على اثبات العقائد لا
يظهر لها معنى يصلح لان
يراد في التعريف هو ان

القدرة التامة على اثبات
العقائد بحسب العرف ان لا
يحجز المتصنف بها عن اثبات شئ
من العقائد اصلا فانه لا يقال
في العرف ان لزيد قدرة
تامة على امر الجياطة مثلا الا
اذا كان زيدا حيث لا يحجز
اصلا عن ذلك الامر وان
اردت معرفة القدرة

القامة على وفق ما ذكرناه من ان
المسراد بالغير من لا يكون كلاميا
فلما ان تدعن بقولنا هي
ان تكون للمتصف بها ملكة
اقامة بالحج على العقائد الدينية
وملكة ايراد طرق دفع الشبه
الزاما للنخبة الذي هو غير
كلامي من غير ان يحتاج الائمة
والايراد المذكوران الى مجتم

تأمل

تأمل ونظر واما ^{ما} اقامه نور
مرفقه من صدق التعريف
على العلم بالحج اي التصديق
بها وعلى العلم بطرق دفع
الشبه اي ملكة ايراد تلك
الطرق كما هو الاظهر
او التصديق بها حال كون
العلمين المذكورين مع قطع
النظر عن التصديق بالعقائد

اذ القدرة التامة على ذلك
الاثبات انما يحصل بالعلم
بالجواب وبالعلم بطرق دفع الشبهة
ولا مدخل للعلم بالعقائد في
ذلك اى في الاثبات المذكور
فيمكن ان يدفع بمنع جواز
كون القدرة التامة على ذلك
الاثبات بحيث يكون
مقصود الحصول على العلم

بالجواب وبالعلم بطرق دفع
الشبهة نعمنى انا لانم انه يجوز
ان تحصل القدرة المذكورة
لمن لا يكون له الادعاء ان
بالعقائد يدل الظاهر ان من
لم يكن له الادعاء بالعقائد
لم يقتدر على اثباتها واما
الجواب **ج** بمنع عدم مدخلية
العلم بالعقائد في القدرة

الثامة على اثباتها فلا يتعين
كونه على قانون المناظرة
لاحتمال ان يكون ذكر عدم
المدخلية في الاعتراض
على سبيل المنع في جواب
من قال ينبغي ان لا يصح القول
بان حصول القدرة التامة
على اثبات العقائد قد يكون
مقصورا على التصديق بالحق

وعلى

وعلى ملكة ايراد طريق دفع
الشبه والحال ان للتصديق
بالعقائد مدخلا في حصول
تلك القدرة فيكون الجواب
بمنع عدم المدخلية متعلقا بالمنع
وعدم كون ذلك على قانون
المناظرة لا يخفى ظهوره ثم
انظر ان كلام المقام
بعد محل تأمل لانه لا يبعد ان

يقال انظر امر ان من كان عالما
بقواعد كلية لا يراو بالبحر على
المطالب الكلامية في المواد
الجزئية ويكون له ملكة ايراد
طرق دفع الشبه لكنه لم
يكن معتقدا للاحكام الاعتقادية
ولم يتصف بالاعتقادات
الدينية يكون معتدرا على
اثبات العقائد الدينية و

ودفع الشبه واما المنهج
فالنظر امر انه من باب المكابرة
ويمكن ان يقال الاعتراض
بصدق التعريف على العلم
بالبحر وقواعد كلية لا يراو
وعلى العلم بطرق دفع
الشبه اى ملكة ايراد تلك
الطرق مع قطع النظر عن
التصديق بالعقائد مبنى على

محذور الغرض العقلي فان
الظاهر انه لا يتصور التصديق
بالجح مع عدم التصديق بالاعتقاد
فاعتبار التصديق بالجح
مع عدم التصديق بالاعتقاد
لا يكون الا محذور فرض
عقلي ولا يخفى ان الفرض
العقلي لا يقع في صحة شيء
من التعريفات وبالجملة

لا لم يكن الا تفكاك بين التصديق
بالجح وبين التصديق بالاعتقاد
بل بين التصديق بآتي مطلق
كان وبين التصديق بدليله
كان لاحد ان يقول من اين
علم كون التصديق بالجح
كافيا في الممكن التام على
اثبات المبرام واما فرض
التصديق بالجح متفكا عن

التصديق بالعقائد فلا ينتج
التعريف به وكذا الامر في
العلم بطرق دفع الشبه
اي ملكة ايراد تلك فان الظاهر
انه لا يمكن انفكاك تلك
الملكة ايضا عن التصديق
بالعقائد بل لا يمكن حصولها
حيث لا يكون ذلك التصديق
اصلا ثم الظاهر ان يكون العلم

م
الطرق

المعروف

المعروف منها هو الذي له
استقلال في كونه مورثا للاقتدار
على اثبات العقائد المذكورة
ولا نعم انه اذا حصل ذلك
المعروف ولو بعد حصول
علوم اخر لا يكون منغيب
من غير حاجة الى غيره من
العلوم مورثا للاقتدار
صاحبه على اثبات تلك

العقيد وعلى هذا يقال ان
ما ذكره نور مرقدته من انه
يلزم من التعريف ان
يكون علم الجدول مثلا كالمنطق
من الكلام اذ القدرة التامة
على ذلك الاثبات لا تحصل
بدونه مما ينبغي ان يتأمل فيه
فانا لانعلم ان المستقل بالموت
المذكورة يكون هو المجموع

الماخوذ من علم الكلام وعلم
الجدول او علم المنطق دون مجرد
علم الكلام على ان الظاهر ان
قوله نور مرقدته اذ القدرة
التامة على ذلك الاثبات
لا تحصل بدونه انما يوجب
التوقف ومولا يستلزم
الجزئية والخاص ان
الظاهر ان حديث الاستقلال

العلوم

المذكور يمنع صحة كون شيء
من جزأ من علم الكلام
نعم يجوز كما اشرنا اليه ان
يكون بعض العلوم بحيث
يتوقف كون الشخص كلاميا
على تحصيلها والاطلاع
على قواعدها لكنه اذا صار
كلاميا بعد تحصيل تلك
العلوم كانت القواعد

الكلام

35

الكلامية كافية في اقتداره على
اثبات العقائد الدينية و
الظاهر ان منع هذا مما ينبغي ان
لا يلتفت اليه ولا ثم ان مثل
ذلك التوقف الذي لا يخلو
عن وجه من الاحتياج يقدح
في علو شأن علم الكلام فليعمل
المنصف عليم بان توهم كون
يقتدر معه مشيرا الى عدم

استقلال علم الكلام في افادة
الاقتدار المذكور ودخول ما عداه
من العلوم المذكورة فيه تعسف
لا يخفى على احد **ف** تجوز ارتكاب
جزئية الجدل او شي من
لا سيما ارتكاب جزئية المنطق
بالنسبة الى العلم المعترف
بهين ليس امر ايجوم حوله احد
من مختصر في العلوم والمعارف

واما دلالة كلامه نور مرقده
على تجويز كون المنطق جزءا
من علم الكلام فممنوعة لجواز
ان يكون مراده افادة انه
يلزم من التعريف ان يكون
علم الجدل جزءا من علم
كما انه يلزم ان يكون المنطق
جزءا منه والا فكيف يجوز
كون العلم الذي وضع ليكون

وسيلة الى اكتساب قواعد
واصول لها حظ من المنفعة
بالنسبة الى اصول الدين وقواعده
جزءا من علم به تكسب و
تحصل الاعتقادات الدينية
ولو سلم انه وقع ممن يعتد به
اشارته الى كون المنطق جزءا
من علم الكلام فذلك لم يكن
الا على سبيل المسامحة تنزيلا

ما يعاون على تحصيل امر منزلة
جزء منه واعلم ان ما افاده
نور مرقده في هذا المقام من
وجوه الاشكال والاختلال
وان كان بحسب الطباهر
متعلقا بما ذكره قدس سره في
البحث الثاني بيانا لانطباق
تعريف علم الكلام على العلم
بجميع العقائد مع ما يتوقف

عليه اثبات تلك العقائد لكنه
علقه على قوله والكلام علم بامور
يقدر الى آخره نظرا الى
المآل ولذلك اقتفينا اثره
نور مسرقه في بيان المقال
وتحقيق الحال نوع اقتفاء
قال ومهنا ابجاث لا بعد
ان يقال اورد الابجاث قصدا
الى الكشف عن وجه تحقيق امر

تعريف علم الكلام حتى لا يتوهم
ان يتطرق اليه شائبة خلل
من جهة بطلان الطرد او
العكس او غير تلك الجهة
مما يظهر بالتأمل في الابجاث
المذكورة **قال** اراد بالعلم
معناه الاعم لا يبعد ان يقال
كان المناسب رخ ان لا يقدر
قوله بامور اذ الظاهر ان

المبادر من العلم المستعمل بالبداهة
هو التصديق **قال** ليتناول
ادراك المخطئ، لعله لم يرد بالمخطئ
من يكون مخطئاً في الواقع
بل اراد من يكون مخطئاً في
تظننا واعتقادنا **ولعل**
هذا هو الملام لما صرح به المقص
حيث فان انخفض وان
خطارناه الى آخره **اذا**

تنبهت لهذا فاعلم ان كون
العقائد الدينية على ما يستفاد
من كلام اهل من الدين في الواقع
الحق
عما لا يبعد ان يحتاج الى التأمل
لان اللفظ مر ان يكون المراد
باهل الحق اهل السنة والجماعة
وسم اصحاب الماتريدي او
اصحاب ابي الحسن الاشعري
ولان ان العقائد المستفادة

من كلامهم كلها يكون من الدين
في الواقع وان تمسكتم بعنوا ان
كونهم اهل الحق آل الامر كما هو
الظاهر الى الزعم والزعم كثيرا ما
يكون بمنزل عن التحقيق نعم
ان اريد باهل الحق من لا يأتي
الا بالحكم المطابق للواقع كان
الظاهر ان لا يكون المنع المذكور
متوجها بهذا والظاهر ان

مجرد

موجها

الصدق

الصدق في استعمال العلم بالمعنى
الاعم او بمعنى مطلق التصديق
بان المعنى الاعم خلافا لاصطلاح
ارباب هذا الفن فيكون من
باب المجاز بناء على ان اللفظ
حقيقة عند اهل العرف في
المعنى العرفي مجاز في غيره
والمجاز لا يستعمل في التعريف
وبان ذلك المعنى ليس بموافق

شيء من اللفظة والشرع وكذا
الامر في استعمال العلم بمعنى
مطلق التصديق فان مطلق
التصديق ليس معنى العلم
بحسب اللفظة ولا بحسب اصطلاح
القوم ولا بحسب اصطلاح
غيرهم فلا يناسب ان يراود في معنى
من لفظ العلم ههنا ليس ههنا
يلتفت اليه وانما يكون

ملحوظا

41
ملتفتا اذا كان المتكلم لا يطلق
لفظ العلم على شيء من ذينك
المعنيين قط ولا نسلم عدم
ذلك الاطلاق من المتكلمين
بل لا يبعد ان يقال ان استعمال
لفظ العلم فيما بينهم في المعنيين
المذكورين غير قليل غاية
الامر ان لا يكون ذلك
الاستعمال على وفق اصطلاحهم

ولأنهم ان ارباب الاصطلاح
لا يعملون الفاظا لم يصطلحوا
على استعمالها ولو سلم ان المتكلمين
لا يعملون لفظ العلم في المعنى
الاعم ولا في التصديق مطلقا
لكن لانهم عدم مناسبة
الارادة المذكورة فان مدار
التعريفات على اشتغال
الذمن من اللفظ الى المعنى

وذلك

وذلك يدور على الشهرة ولا
يلزم ان تكون الشهرة بان
يستعمل اللفظ في المعنى من
اصطلاح على استعماله فيه لم لا
يجوز ان تكون بكثرة السماع
من غيرهم فاصحوا لاجل
كثرة بحيث كلما يطلقون ذلك
اللفظ فيما بينهم انتقل او ما لهم
الى معناه فلم لا يجوز ان يستعملوا

السماع

مثل ذلك اللفظ في التعريفات
ولأنه لم انه يقدح في امثال
التعريف المشتمل على مثل
اللفظ المذكور مخالفة الاصطلاح
وعدم موافقة اللغة او الشرع
و اما مقصود المصنف مما
سيجيء من القول بان تسمية ^{الظنين}
والجهل المركب والتقليد و
الشك والوسم التي يتناولها

التعريف الذي ذكره للعلم
علما مخالفة لاستعمال اللغة
والعرف والشرع فالظاهر
انه التنبيه لا الاعتراض
اذ لا منازعة في الاصطلاح
كما صرح به فاذا لم يكن
مقصوده من ذلك القول
موالاة اعتراض فليبين لنا
من ان يجعل تعريف علم

الكلام مبني على اصطلاح الحكماء
حيث لم يقدح ذلك البناء
في جامعيت التعريف ومانعته
على أن لا أحد أن يقول لا نسلم
أن استعمال العلم في المعنى
الاعم او التصديق مطلق
لا يوافق الاصطلاح اصلا و
لا اللغة ولا الشرع ثم
الظاهر أنك خبير بانه

لما كان

لما كان وضع المنطق وتدوين
قوانينه ليكون مقدمات بالنسبة
الى القواعد الحكيمة ووسيلة
في تحصيل مطالبها كان
الظاهر ان يكون اصطلاح
المنطق من جملة اصطلاحات
ارباب الحكمة لا خارجا عن
اصطلاحاتهم وبيان الظاهر
ان حمل العلم بالمعنى الاعم على

المعنى المتشابه رايه بالحد المختار
قصدا الى اندفاع القدر المذكور
محالا يلايمه ظاهر قوله قدس سره
او التصديق مطلقا او الظاهر
ان يكون المتبادر من العلم
بالمعنى حيث جعل مطلق التصديق
متقابلا له هو مطلق الادراك
الشامل لمطلق التصور والتصديق
تأمل هذا ولقد اشرنا الى ان

الاعلم

لاحد

لاحد ان يقول ان حديث عدم
الموافقة المذكورة لشيء من
اللفظ والشرع بل للاصطلاح
ايضا يحتاج الى ان يبين له
سند صحيح فانه لا يسمع الحديث
الذي لا سند له وايضا لا حد
الظاهر ان المعنى الاعلى
لللفظ العلم هو الذي يعبر
عنه في لغة الفرس بدائستين

والظاهر ان ذلك هو المعنى
اللفظي للفظ المنقسم الى
التصور والتصديق على ما
اشرنا اليه في رسالتنا التمهيدية
والتصديقية ولعل من
توهم ان استعمال لفظ العلم
في المعنى المعبر عنه بدانستن
مخالف للشرع فقد عدل عن
فضا بداية الانصاف

فذلك

فهلك في مضيق ضلالة
الاعتساف والله يهدي من
يشاء ثم انه العجب من القدر
المذكور تجويز القول **ب**خصوص
الممكن والافتقار من الزام
الغير لم يتصور مساييل علم
الكلام مع الدلائل واستحضار
من غير تصديق بتلك المسائل
التي هي العقائد الدينية قصدا

الى اقتراح ما نفيه تعريف
علمنا هذا على تقدير التعيم في
العلم المذكور في التعريف
والحاصل انه كيف توم القول
بجواز حصول الاقتدار والتمكن
من الالتزام المذكور لمن حصل
له مجرد التصور والاستحضار
المذكورين فان الحنفية كثيرا ما
يتكلموننا في المسئلة ودليها

بوجوه معقولة يترأى منها
اثر الصدق والصواب و
لا نسلم انه يعني مجرد ذنك
التصور والاستحضار بافاضة
الالتزام في ذلك الباب
ولو سلم انه يعني مجرد
التصور والاستحضار المذكورين
بافاضة الالتزام هناك في
الجملة لكن لا يخفى ان امر

انتداح ما نفي التعريف لا يتم
بذلك ضرورة ان المعبر في
امر التعريف كما هو المتبادر
المشار اليه دوام القدرة
التامة المذكورة **ولان** لم
ان القدرة التامة على الالزام
المذكور يدوم مع مجرود **ذنبك**
التصور والاستحضار **ثم اعلم**
ان العلم المدون حيث يراى

ان يعترف **قد** يكون محمولا على
انفس المسائل والظواهر
ان يعبر المسائل كلها على وجه
يدخل فيها المسائل التي تنزايده
بتلاحق الافكار ان امكن التزايد
وقد يكون محمولا على التصديقات
بالمسائل **وح** تعتبر التصديقات
على قياس اعتبار المسائل على
وجه يدخل فيها التصديقات

بالمسايل التي تزايدتلا حق
الافكار وقد يكون محمو لا
على الملكة والظامران هذا
الحمل لا ينافي تزايد المسائل
فان الظامران حصول
تلك الملكة يكون على وجه
لا يتطرق اليه نقصان القيمة
وان زادت المسائل بالتلاحق
الى حيث امكن التزايد نعم

لوقيل

49
لوقيل ان بالزيادة المذكورة
تتقوى الملكة المذكورة لما كان
بعيدا واعلم ان الظامران
يجوز ان يراود بالملكة حيث تكون
هي المراد من العلم المدون
الى الاحالية الحاصلة من
تكرار المراجعة الى المسائل
ود لا يلها ويجوز ان يراود
بها التهيؤ التام لاستنباط

المسائل من الدلائل وأقامتها
عليها ولا يبعد أن يقال المعنيان
متلازمان لكن الظاهر اعتبار
التهيو المراد من الملكة المذكورة
بالنسبة إلى دفع الشبهة عن الدلائل
أو المسائل أيضا حتى تكون الملكة
حيث يطلق عليها اسم العلم
بمعنى التهيو التام لإقامة الدلائل
على المسائل والتهيو التام لدفع

الشبهة عن الدلائل أو المسائل
ولا يخفى أنه لو صح حمل العلم ههنا
على الملكة مطلقا كان المناسِب
أن يراد منهما التهيو التام على
الوجه الذي هو العام وأما إذا
صح حمل العلم على العلم المدون
فيما يقال مثلا أن المنطق علم
يبحث فيه عن كذا فالظاهر
أن يكون بمعنى المسائل والقول

بأنه يبحث فيه عن كذا ح صحيح
غاية الامر اعتبار المسامحة
ثم نقول ان كان العلم المدون
المقصود بالتعريف محمولا على
المسائل فالظاهر ان يكون
الجنس المذكور في تعريفه
هو العلم بمعنى المسائل وان
كان محمولا على التصديقات
بالمسائل يكون جنس المذكور

51
في التعريف هو العلم بمعنى
التصديقات المذكورة وان
كان محمولا على الملكة يكون
ذلك الجنس هو العلم بمعنى
الملكة اذا تقرر هذا فنقول
كان الظاهر ان يكون العلم المذكور
في تعريف الكلام محمولا على
معنى العلم المدون دون غير
ذلك المعنى فواجه الصنيع

الذي اختاره قدس سره في بيان
المراد من العلم المذكور في
التعريف ويمكن ان وجه ذلك
أما أولا فهو اننا لانعلم انهم
حصروا ما يطلق عليه اسم العلوم
المدونة في المعاني الثلاثة المذكورة
ومن اين علم انها لا تطلق على
مطلق الادراك التصوري و
التصديقي الحاصل حيث

حصروا

يحصل العلم المدون للطالبين
غاية الامر تسليم ان يكون
ذلك الاطلاق غير حقيقي حيث
لم يدون مطلق الادراك المذكور
بل نقول ان الظاهر انه ليس اطلاق
اسم العلم المدون على الملكة و
لا على التصديقات بالمسايل
ايضا حقيقيا ضرورة انه
لم يدون شيئا منها واما حاصل

التصديق

العلم المذكور في التعريف على
مطلق قلعه مبنى على حمل العلم
المعترف على التصديقات
بالمسائل فالام هناك اوضح
واما ثانيا فوجود المانع عن
حمل العلم المذكور على المسائل
او الملكة اما المانع عن حمله
على المسائل فيمكن ان يقال
بيانه ان العلم المذكور اذا

حمل

53

حمل على المسائل كان النظم ان
يراد جميع المسائل وكون جميع
المسائل منسوبة الى من خطا وناه
غير ظاهر والام يظهر وجه
التحطية فذلك الحمل يستلزم
عدم تناول التعريف لعلم
من ينسب الى الخطا بل نقول
اذا كانت المسائل الخلافية
المذكورة في الكتب الكلامية

منسوبة

من علم الكلام يلزم من ارادة جميع
المسايل من العلم بها ان لا
يكون احد المتخاصمين مطلقا في
المسايل الكلامية كلاميا ضرورة
انه لا بد من ان لا تكون المسئلة
التي يكون فيها اختلاف والتخاصم
منسوبة الى واحد من المتخاصمين
فان تلك المسئلة اذا كانت
منسوبة الى كل واحد منهما فقد

علم

يلزم ان يكون احدهما مصدقا
بالمتناقضين اللهم الا اذا قيل
ان نسبة جميع تلك المسايل
الى الكلامي اعم من ان يكون على
وجه القبول او الرد وتكون النخبة
ح اما باعتبار القبول حيث كانت
المسئلة مما يرد او باعتبار الرد
حيث كانت مما يقبل وعلى هذا
لا يلزم ان يكون جميع المسايل

منسوب

الكلامية من حيث التصديق بها
منسوبة الى من هو كلامي بل يكن
في نسبة احد الى مسايل الكلام
اي في كون الشخص كلاميا ان
يكون المنسوب حاضرا حيث
يريد الحضور لتفصيل جميع
المسايل والمباحث الكلامية
من حيث الرد والقبول هذا و
ولك ان تقول الظاهر ان قوله

نقد

يقدر معه بظاهره يا بني عن حمل
العلم المذكور مهت على المسائل
اذ الظاهر انه لا اقتدار على الاثبات
المذكور مع انفس المسائل لكنه
يسجي ما في هذا القول واما
المانع عن حمل ذلك العلم على
الملكتة فلك ان تقول في بيانه
انه اذا اريد بالعلم المذكور
الملكتة يخرج ايضا الخصم الذي

خطأناه بل احد المتأصمين في
المسائل الكلامية مطلقا عن
ان يكون كلاميا اللهم الا اذا
جاز التعدد والاختلاف
حقيقة في الملكة الحاصلة مقتضية
الى علم واحد ولا يبعد ان يقال
ان قد كسر اشار الى عدم جواز
ارادة شئ من المسائل او الملكة
من العلم المذكور في التعريف

حد

حيث جعل العلم مستوعلا بالباء
فان الظاهر ان لا يستعمل العلم
الذي يراد منه المسائل او
الملكة بحرف الباء لا يقال
ان استعمال العلم هنا بالباء
يشير الى انه لا يجوز ارادة المعنى
ايضا من ذلك العلم فانا نقول
ان قد كسر قد صرح في بعض
تصانيفه بانه اذا اريد بالعلم

الذي يذكره تعريف العلم
المدون الا حراك كان تقدير
الباء ليتعلق بالعلم المذكور
علا بد منه فتأمل هذا وتعايل
ان يقول ينبغي ان لا يصح
جعل العلم المذكور في تعريفنا
هذا على التصديقات المتعلقة
بالمسائل ضرورة ان حقيقة
التدوين لم يتعلق بتلك التصديقات

والصا

وايضا المنا سبب على تقدير ذلك
الحمل ان يراد جميع التصديقات
المتعلقة بجميع المسائل والظواهر
على هذا ايضا ان يخرج المنسوب
الى الخطاء بل احد متناهي الكلام
مطلقا عن ان يكون كلاميا لان
حصول جميع تلك التصديقات
له مما يتأمل فيه لانه لا بد وان
لا يكون لاحد المتناهي صميم اذ عان

وتصديق بالحكم الذي فيه
الخاصة والمخالفة بل النظام
على تقدير الحمل المذكور ان لا
يوجد كلام اصلا لان التصديقا
المذكورة لا يخلو عن كون
بعضها مناقضا لبعض اخر
والتصديق بالمناقضين لا يكون
لا احد من العقلاء اللهم الا اذا
اخذ تلك التصديقات على وجه

سواء من ان يكون وجودا او
عدما وعلى هذا يقال كما مر لا يلزم
ان يكون صاحب العلم المدون
مصدقا بجميع المسائل بل الواجب
بهاك انما هو حضور تفصيل جميع
المسائل روا وقبولا حيث يراد
الحضور ولعلك عرفت مما
ذكرناه ان القول **ج** بجواز حمل
العلم المذكور في تفسير الكلام

فلا اشكال حيث يتعدد صاحب
العلم المدون فليتأمل في دقائق
الانفاذ ولطائف الاقوال
ليحصل الاطلاع على حقائق المعاني
وشرائيف الاحوال والله خير مرشدا
قال على القدرة التامة الظاهر
ان هذا مبني على كون الافتعال
لزيادة المباعدة في المعنى **قال**
وباطلاق المعية، لعل الاظهر

ان يقال

ان يقال وبالمعية او بقوله
معهم ثم اعلم انه كثير اما يوجد المانع
من اثبات العقائد الدينية و
روايتها بحسب خصوصيات
المقامات والاحوال لكن لا سلم
انتفاء المصاحبة الدائمة حيث
يوجد ذلك المانع فان الظاهر
ان يكون المراد بتلك المصاحبة
ما لا يخالف العادة وظاهر ان

العادة مستمرة بعدم حصول المصلحة
حيث يوجد المانع من حصوله
مع وجود القدرة التامة على
تحصيله فوجود المانع المذكور
لا يتنافى المصاحبة المذكورة
الدائمة العادية فان مقتضى
معنى المصاحبة المذكورة
بحسب العادة لا يكون سوى
القدرة التامة على اثبات جميع

الغالب

61
العقائد الدينية في جميع
الافاق لا مانع فيها عن
الاثبات المذكور وانت
خير بان هذا الذي ذكرناه
يرشد المتأمل الى كثير من
المطالب والله الهادي الى
تحقيق المقاصد والمآرب
قال فينطبق التعريف
على العلم بجميع العقائد ههنا

التي

شيئي وسواءه لا يبعد ان يقال انطباق
الفهم من هذه العبارة الى ان
انطباق على ما ذكرنا كان بالتبني
الذي سبق ذكره وفيه تأمل
لانا لانم انه لو قيل الكلام علم
يحصل به القدرة على اثبات
العتايد الدينية بالحدود
الشبه لم يكن الا انطباق على العلم
بجميع العتايد حاصلا وكيف لا

ص
التعريف

لا يحصل ذلك لا انطباق حينئذ
والحال ان المتبادر من القدرة
المطلقة هي الكاملة اعني التامة
وان حديث تبادر الاستقلال
الذي قد اشرنا اليه فيما سبق
صحيح على هذا الوجه ايضا فيكون
المقصود بالتعريف حينئذ ايضا
علما يستقل على سبيل العادة
بكونه سببا للقدرة التامة على

اثبات العقائد الدينية بناء
على كون اللام في العقائد لا يستلزم
كما هو الظاهر ولا يخفى ان كون
ما عدا المعرف من العلوم
موصوفا بالاستقلال المذكور
وبحصول القدرة التامة المذكورة
منه غير ظاهر بل الظاهر ان ممارسة
التواعد الكلامية والاحاطة بها
هي التي تحصل بها الممكن من

الاثبات المذكور ويستعمل بافا
ذلك الممكن فتوهم استعاضة التوفيق
سواء كان ما ذكره من التبيينين
اولم يكن بعيد جدا وقية ما شئ
الاشارة اليه فلا يتعد عن
التأمل فانه الموصل الى طريق
التحصيل **قال** مع ما يتوقف
عليه اه لا يبعد ان يقال
ينهم من هذا القول ان

للتبهيين المذكورين مدخلا
في المعية المذكورة وفيه تأمل
فان ما يتوقف عليه الاثبات
مذكور بقوله بايراد الج و دفع
الشبه فكيف يكون لذينك
التبهيين مدخل في تلك المعية
فالظاهر انه لو لم يذكر قوله مع
ما يتوقف عليه اثباتها من
الاوله ورد الشبه لا ضرر

الظاهر
ان

بالمقصود بل كان اوجه واعلم
ان يكون المراد من الاوله و
رد الشبه حيث بين بها ما يتوقف
عليه اثبات جميع العقائد جميع
الاوله وورد جميع الشبه بمعنى
كل واحد من الاوله وورد كل واحد
من الشبه ولو سلم انه يلزم حينئذ
ان لا يوجد كلامي اصلا لكن لا
سلم ان التعريف يفسد بذلك

وَأَمَّا الاستبعاد فلا نسلم أنه
ببغض بغرض التعريف كما سلفت
الإشارة إليه ثم الظاهر أن
إثبات العقائد الدينية بل
ثبوتها إنما يتقوى وينكشف
غاية الانكشاف برد الشبه
بل الظاهر أن توجه الشبهة يمنع
ثبوت العقيدة الدينية
ثم أنا قد اثرتنا فيما سبق إلى أن

الشبهة هنا هي التي توجهت
إلى الحجته التي أريد بها إثبات
العقيدة الدينية فالظاهر
أن يكون المراد بالشبهة ما
يمنع حجة الحجته المقيسة على
العقائد ولأنه نسلم أن مانع الحجته
من حيث أنه مانع لها يجوز أن
يكون من جملة العقائد الدينية
قال لأن تلك القدرة على

ذلك لا ثبات اهـ لا يبعد ان
يقال ان اشارة هذه العبارة
انما تقتضي اطراد التعريف على
ما يشير اليه سوق التحرير ولا سلم
ان الاطراد مما يكون لذنيك
التبيينين مدخل في حصوله كما
بهنالك عليه ثم انظر ان يكون
ذلك القول وليلا لمجرد الانطباق
مع قطع النظر عن قوله مع ما

يتوقف عليه تأمل **قال** دون
العلم بالقوانين . هذا صريح
في اطلاق العلم على التصديقات
بالمسائل **قال** التي تستند منها
صور الدلائل فقط ، لك ان تقول
سوق التحرير يشير الى ان الغرض
من القوانين التي نسب اليها العلم
والتصديق استنادة صور
الدلائل الى بصحتها وفيها العلم

في المواد الجزئية لتحصيل
المطالب التصورية والتصدية
على ما يقال في شان المنطق و
لعل قوله فقط اشارة الى مقصودية
العلم المذكور على الاستفاضة المذكورة
فيلزم ان لا يكون للمنطق مدخل
في معرفة مناسبات المبادي التي
تتألف منها الجح في موارد ما فيكون
ما افاده قدس سره منها فحالها

ذكره

ذكره في حاشية شرح المطالع من
ان القوا بين المنطقتين كهيئة برعانية
جانب المادة ايضا ان قيل ان
قيد فقط ناظر الى العلم بالقوانين
لا الى الاستفاضة المذكورة قلت
انظروا ان هذا لا يلزم الحصر
المستفاد من قوله انما يصاحبه
ان قيل ذلك الحصر اضافي فيكون
المعنى انما يصاحبه هذا العلم

دون علم المنطق فقط قلنا لو سلم
صح ذلك فقد يلزم منه كون
المنطق جزءا من الكلام وقد
سلفت الاشارة الى ما في ذلك
فتأمل **قال** الى حفظ اى وضع
يراد لم يتعرض لهدم اى
وضع يراد فانه يتوسل بذلك
العلم الى الهدم ايضا لانه لا
حاجة ههنا الى ذلك **قال**

اولس

اولس فيه اقتدار تام على ذلك
لعل الانسب ان يقال اولس فيه
قدرة تامة او اولس فيه اقتدار
على ذلك لكن ايا ما يقال فينبغي
ان يتأمل فيه لانه اذا كان علم
يتوسل به الى حفظ اى وضع يراد
فالظاهر ان يكون ذلك العلم
مما يتوسل به الى حفظ العقائد
لظهور ان كلامها يطلق عليه

الوضع وان اثباتها بالبحر يكون
حفظا لها لا سيما وكان ذلك
العلم مما يتوصل به ايضا الى
هدم اى وضع يراد فان النظام
انه يتوصل به الى دفع الشبه
ايضا ولعل لهذا وقع التثزل
عن الطريق المشكوك الى الوجه
المشكور في الجملة اذا النظام ان
بناء الامر في باب التعريف على

السار

التبادر المذكور سيما وقد كان
يتطرق الى وجه صحة طعن
الفساد ليس مما يرتضيه عقول
فحول صناعة الكتاب المطالب
التصورية فان التمسك في
تصحيح تعريف علم الكلام بتبادر
الاختصاص المذكور حيث كان
التعريف مما يتطرق اليه
الطعن لا يوصل التمسك الى

مقام يطيق فيه قلوب المحصيلين
الذين يريدون اخذ المعاني من
طرق الالفاظ فيستكشفون
حجب الالفاظ عن وجوه مخدرات
المعاني الحقيقية في المطالب
العلمية فان المناسب هنا لك
ان يذكر في التعريف ما يقدر
عن تدنس الطعن والتحريف
قال والمتبادر من هذا الحداة

الظاهر ان هذا التبادر مما لا
يتبادر الى المناقشة فيه احد من
ارباب التأمل والانصاف
قال ودون علم النخوة
لك ان تقول مثل علم النجوم راجل
عن ان يتصور به قدح في تعريف
علم الكلام بناء على ان المقصود
بالتعريف كمال هو العلم الذي
يكون على سبيل الاستقلال مورا

للقدره التامة على اثبات العقائد
الدينية واما حديث المجامعة
والانضمام مع علم الكلام فالظاهر
ان كون المعرف هو العلم المستقل
بمورثية الاقتدار المذكور تبطل
سنده ايضا لادخل لعلم النبو
ومجامعة في كون علم الكلام مستقلا
بتلك المورثية والى هذا اشار
قدس سره بقوله بل لا مدخل له في

ذلك

ذلك الترتيب العادي اصلا
على ان المجموع الحاصل من علم
الكلام وغيره من العلوم التي قد
يتوهم ان لها مدخلا في الاقتدار
المذكور علوم متعددة فكيف يتناولها
مفهوم العلم الواحد المذكور في
التعريف كالمثل وقد بقي شيء و
هو انه قد يكون اثبات بعض
العقائد الدينية بالدلائل

التعليق لا غير كما حوال الآخرة
من الثواب والعقاب مثلا
وظاهر ان الدلائل العقلية
احتياجا تاما الى القواعد النحوية
فكيف يصح القول بانه لا مدخل
بحسب العادة اصلا لعلم النحو
وقواعده في ترتيب القدرة التامة
المذكورة على علم الكلام ولا احد
ان يقول المنقح عن علم النحو وقواعده

انما

المدخلية

انما هو المدخلية بالذات لا مطلق
والا فللمنطق ايضا مدخل في
الجملة في اثبات المسائل الكلامية
بالدلائل العقلية لكن لا نسلم
ان ذلك يستلزم كون علم النحو
داخلا في علم الكلام وجزا منه
بل الظاهر انه لا يلزم تلك الجزئية
كما انه لم يلزم كون المنطق جزءا
منه هذا ولا يبعد ان يقال النظام

انه لا يتوهم اصلا لشي من العلوم
شركة مع علم الكلام فيما نسب اليه
من حصول الاقتدار الذي سمعت
الكلام في شأن العلم الجدول كما
سبقته اليه اشارة فلا يصفوتونه
عن كدرا الانتفاضا لا بحديث تبادر
الاختصاص الذي عرفت الكلام
فيه وعليه ومن تأمل فقد تبين
له مشاهدة وجه المرام من الكلام

قال

قال اختار يعقودر على مثبت
الظاهر ان المراد انه لم يقل مثبت
مع القنايد الدينية لان المتبادر
حينئذ هو الاثبات بالفعل ولو
في وقت من الاوقات وهذا غير
لازم اصلا حيث يطلق الكلام
على الشخص يعني وان صح ذلك بناء
على ان يراود علم من شأنه ان يحصل
معه ذلك الاثبات فلا يلزم

الاثبات بالفعل لكن الاولى ان
لا يكون المتبادر المذكور **قال**
تبينها على انتفاء السببية الحقيقية
المتبادرة الى آخره **بل** السبب
الحقيقي للقدرة المذكورة بل لكل امر
سواء العادة على كل شيء فاما من شيء
الا وهو من آثار قدرته الكاملة
الشاملة واعلم ان الظاهر ان
مكون السببية الحقيقية منها في

مقابل السببية العادية وتعمل
القول بان المتبادر من الباد حيث
ستعمل هو مطلق السببية اعم من ان
تكون حقيقية او لا عدول عن طريق
الانصاف وسلوك سبيل الاعتدال
بل الظاهر انه قد حق القول بان
المتبادر منها في الاكثر هو سببية
العادية وقليل ما يتبادر منها سببية
الحقيقية وذلك اذا اريد بالكلية

المشتمل عليها افادة سببية تعا
هذا وتعايل ان يقول ان ذلك الكلام
ما ينبغي ان يميل الى التأمل فيه
الا فها م فانه لم يظهر ان ارباب
علم النحو جعلوا السببية حقيقة كانت
او غير حقيقة معنى حقيقيا وضعيا
للباء اجمارة حتى يصح القول بان
السببية هي المتبادرة منها اذ
المتبادر من الالفاظ يكون معانيها

الحكمة

الحقيقية الوضعية بل نقول
المفهوم مما ذكره بعض الكتب
المعتبرة في علم النحو ان المعنى الوضعي
للباء هو الاتصال العام بالنسبة
الى ساير المعاني التي يراود منها
فينبغي ان يكون المتبادر منها
هو الاتصال لا سيما الحقيقية
ولا يبعد ان يقال لم لا يجوز ان
يكون قوله المتبادرة صفة للسببية

لا الفصل وهو ذو فم
المتبادر من الالفاظ

دون السببية

المخلوعة عنها لباس وصف
 الحقيقية ولم لا يجوز ان يكون
 السببية التي هي من خصوصيات
 معنى الالتصاق العام وجسرياً
 متبادرة من الباء مقامنا هذا
 واذا انتقش في دمنك معنى الآية
 التي قرعنا السمع بتلاوتها عرفت
 ان فيما قبل **ج** من الحكم بتبادر
 السببية معنا انما كان لان

بقرينة

الباء

الباء موضوعاً للسببية و لا
 مانع منها عن الحمل عليها تأملا
 اما اولاً فلاننا لا نعلم ان السببية
 معنى وضع للباء بل معناها الوضع
 هو الالتصاق الذي عرفت
 غاية الامر حوازي كون استعمال
 الباء في معنى السببية على سبيل
 الحقيقة بان يكون الاستعمال
 فيها لاجل تحقق معنى الالتصاق



في ضمنها فكان الباء المستعملة
في معنى السببية حينئذ مستعملة
في معنائها الموضوع له اعني الاله
وبالجملة ان بيان ان الباء موضوعه
لمعنى كذا وظيفة علم النحو وما وجدنا
تصریح ارباب ذلك العلم بان
الباء موضوعه للسببية بل الذي
وجد منهم انما هو التصریح بخلاف
ذلك لا يقال قد صرح ارباب

علم

علم النحو بان الباء موضوعه
للسببية فانهم قالوا في بعض
الرسائل النحوية الباء للسببية
ولكذا وكذا فانما نقول ينبغي ان
يكون مرادهم من ذلك القول
بيان المعاني التي تستعمل فيها
الباء لا بيان ان الباء موضوعه
لتلك المعاني والا لكانت الباء
من الالفاظ المشتركة بين المعنى العام

وبين جزئيات ذلك المعنى وهم
لم يصحوا بذلك وايضا لم يفهم ذلك
من كلامهم ولا ينبغي ان يذهب
اليه وهم القاصرون فضلا عن
اشترى بكونه من المتبحرين ثم لا يخفى
انه لا يلزم من استعمال اللفظ في
معنى ان يكون المستعمل فيه اللفظ
معنى وضعه له نعم في العبارة
التالية بان الباء للسببية وكذا

وكذا مساهلة حيث كانت موهمة
لكون الباء موضوعا لمعنى السببية
مع انه انما يريد افاودة استعمالها
في ذلك المعنى واما ثانيا فلان محذور
انتفاء المانع عن حمل الباء على
معنى السببية لا يقتضي الحكم بان
السببية هي المتبادرة منها و
ايضا لان سلم انه يكنى ذلك
الانتفاء في صحة الحكم المذكور

لم لا يجوز ان يكون للفظ واحد
معنيين مثل ان لا يكون مانع من
حملة على شيء منهما في مقامات
استعمالاته ويكون المتبادر منه
حيث استعمل واحد منهما دون
الآخر وبالجملة كيف يصح القول
بان مجرد انتفاء المانع من حمل
الحرف واللفظ على معنى يستلزم
تبادر المعنى هذا وقد نقل انه قد

قد قيل في مجلس بعض السلاطين عن
وجه الغاية التي نسبها الى اختيار
مع على به فقال محبب ان العدول
عن الباء الى مع اي اختيار مع
دون الباء الشايع في الجملة و
ان فرض انه لم يستقم مهننا تنبيه
على انه لم يكن هناك سببية حقيقية
واللفظ سران في اطلاق الاختيار
والعدول مهننا مسايلة فان

عنوانه يقتضي صحة استعمال الباء
ولم يستعمل الاستعمال بزعمه والى
المسألة يشير قوله وان فرض الى
آخره **قال** اشعارا بان ثبوت
الكلام اثباتها على الغير **لك** ان
تقول ان مراده قدس سره ان اختيار
الاثبات انما كان ليكون في
التعريف اشعارا بان ثبوت علم
الكلام هو الاثبات المذكور

وبان العقائد واجبة لا خذ من
الشرع ثم لا يبعد ان يقال وجه
الاشعار بان الاثبات ثمره للعلم
المذكور هو ان المتبادر من الاثبات
على ما سبق ما يكون بالنسبة الى
الغير والظاهر حينئذ ان
كون الكلام علما يقتدر معه على
اثبات العقائد الدينية ليشعر
بكون الاثبات المذكور متفردا

على علم الكلام في الجملة واما قلنا
في الجملة لان الذي يتبادر من
التعريف كونه متفرعا على ذلك
العلم سواء القدرة التامة المتعلقة
بإثبات العقائد لكن تعلق
القدرة بذلك الاثبات يوجب
لا ثبات نوع فرعية بالنسبة
الى العلم المذكور ثم الظاهر ان
تنوع ذلك الاثبات على علم

الكلام

الكلام هو معنى كونه ثمرة واما
اذا قيل بقيد رموه على تحصيل
العقائد فالظاهر انه لا يكون فيه
اشعار بان اثبات على الغير
متفرع على العلم المذكور وثمرته
بل لا يبعد ان يقال يكون فيه
اشعار بان ما يتفرع على ذلك
العلم اعم من الاثبات على الغير
فما لم يأت لاحد ان يمنع كون

العقائد

ثمرة علم الكلام معصورا على ذلك
الاثبات قايلا ان ثمرة تحصيل
الشخص تلك العقائد اما لغيره
اولئف بناء على ما يدل عليه
كلامهم في بعض المواضع من
جواز كسب الشخص وتحصيله
لنفس شيئا من العلوم بوسائل
الدلائل والافحن وعدنا ك
بافادة الاشارة الى ما في ذلك

المدلول

المدلول فكن طالبا للمحق حتى
يا، تنك اليقين واذا كان كذلك
فالواجب ان يذكر التحصيل بدل
الاثبات حيث كان التحصيل
اعم من ان يكون للمحصل اول غيره
بخلاف الاثبات فانه مخصوص
بكونه بالنسبة الى الغير كما مر ثم
لان سلم انه اذا ذكر التحصيل بدل
الاثبات يعوت الاشعار

بوجوب كون العقاييد مأخوذة
من الشرع على وجه كان في ذكر
الاثبات بدل التحصيل وكيف
يفوت ذلك الاشعار ولا معنى
لتحصيل العقاييد سوى الاذعان
بها ومعنى اخذنا من الشرع ان
يكون حصول الاذعان بها
بمعونة الشرع وهدايتة بمعنى
ان تلك العقاييد التي هي مسائل علم

الكلام ينبغي ان يكون وصولها
الىنا بالتقاء الشارع اياها علينا
الا يرى ان من لم يتقيد بالشرع
لا يحصل له الاذعان بالعقاييد
الدينية ولو فرض انه يحصل
له الاذعان بتلك العقاييد
في الجملة لكن لا يخفى انه لا يكون
اعتداد بشأن العقاييد المذكورة
من حيث ان له اذعانا بها ثم لا علم

ان ذكر التحصيل بول الاثبات
ينافي كون الادعان بالعتايد
بهداية الشرع وارشاده والقائ
الشارع ايانا علينا والخاص
انا لان لم انه ليس قدمي الاثبات
والتحصيل متاوين في الاشعار
بالاخذ المذكور بل نقول الظاهر
ان المتأمل لا يجد بين قولنا الكلام
علم يقتدر معه على اثبات العتاييد

الدينية وبين قولنا الكلام علم
يقتدر معه على تحصيل العتاييد الدينية
فرق من حيث الاشعار بوجوب
الاخذ المذكور فانه اذا كان احد
القولين مشعرا بذلك يكون الآخر
ايضا كذلك ولك ان تقول وجه
اشعار ذكر التحصيل او ذكر الاثبات
بالاخذ المذكور انه يفهم من التعريف
على ما عرفت فيما سبق عدم كون

العتايد التي يحصل الاقتدار بها
علم الكلام على اثباتها او على تحصيلها
ماخوذة من ذلك العلم فتعين اخذنا
من الشرع ضرورة انه لا علم يمكن
اخذنا منه وعلى هذا كان المشعر
بذلك الاخذ بمجموع التعريف لا
مجرد ذكر الاثبات او
التحصيل كما مرت الاشارة
واللفظ ان يكون مراده قدس

ان اختيار الاثبات على التحصيل
كان قصدا الى ان يكون التعريف
مشعرا بوجوب الاخذ المذكور
لان الاختيار المذكور كان
قصدا الى كون مجرد ذكر
الاثبات مشعرا بذلك هذا
وقد اشار نور مرقدته الى
توجيه كون اختيار الاثبات
على التحصيل مشعرا بكون اثبات

العتايد على الغير ثمرة لعلم الكلام
بان اثبات العتايد على الغير قد
جعل ثمرة علم الكلام وفايدته ومن
المقرر انه اشرف العلوم وشرف
العلم بشرف فايدته وشرف فايدته
يكون لشدة الاحتياج اليها
فلو كانت العتايد المكتوبة من
الدلائل مجرد العقل كافية و
معتد بها لم يحجج الشخص زيادة

احتياج الى اثبات الغير اياها عليه
فلم يكن للعلم المقيد اياها كمال الشرف
والظاهر انه اراد من القول بان
شرف العلم يكون لشرف فايدته
ان شرف فايدة العلم قد يكون
سببا لشرو وظاهر ان فايدة
علم الكلام وهي اثبات العتايد
الماخوذة من الشرع لما كانت
اشرف من قوايد ساير العلوم

كان ذلك العلم لاجل تلك الفائدة
متصفا بمزيد الشرف وكما له فلو
فرض كون العقائد الدينية مجرد
اكتسابها بالدلائل العقلية و
تحصيلها منها كافية في امر الدين
ومعتدائها في ذلك الامر لما كان
لعلم الكلام باعتبار فائدة شرف
بالنسبة الى ساير العلوم لانه صار
علم الكلام حينئذ كانه قد حصل
حيث

الانفكاك بينه وبين ما كان
فايدته حيث لم تؤخذ العقائد
من الشرح ولما انفك ذلك العلم
عن فائدة في الجملة فقد زال عنه
شرفه الذي قد كان بسبب الفائدة
فليتأمل هذا واما قوله نور مسرقه
وشرف فائدة العلم لشدة الاحتياج
اليها فالظاهر انه اراد منه ان
شدة الاحتياج الى فائدة العلم

قد يكون سبب الشرف فائدة لا
ان شرف الفائدة ^{في} منحصرة في شدة
الاحتياج لم ^{ال}الطام ان افادة
شرف الفائدة بسبب الاحتياج
المذكور مجرد بيان للدواعي
ههنا فان فائدة علم الكلام لشدة
الاحتياج اليها نظرا الى امر الدين
متصفا بالشرف قطعا ثم قال نوثر
مرقده افادة لتزيين ذلك التوجيه

كس

لكن هذا الى التوجيه المذكور انما
يستقيم لو جاز ايراد التحصيل منها
لان مثل هذا الكلام انما يكون اذا
كان كل من الامرين صحيحا واختر
احدهما لم يزعج وعلى زعم هذا اي
على ما زعم قدس سره من عدم جواز
حمل الاثبات على التحصيل ليس
كذلك اي ليس كل من الامرين
صحيحا فكان هذا الذي ذكر توجيهها

لحصول الاشعار المذكور من
اختيار الاثبات على التحصيل
بمخرجة ان يقال اختار في تعريف
علم الكلام الاقتدار على اثبات
الغنايد الدينية على الاقتدار على
تأليف الكلام الصحيح من جهة
الاعراب اشعارا بشرفه و
لا يخفى فده يعني ان فساد ذلك
القول نظر الى مقامنا هذا مما

لا يحق

لا يخفى على احد من ذوي العقول
فان ايراد الاقتدار على تأليف
الكلام المذكور بدل الاقتدار على
اثبات الغنايد الدينية لا يصح
في تعريف علم الكلام كما لا يصح بزرعه
قدس سره على ما يستفاد من كلامه
ذكر التحصيل بدل الاثبات ولو
سلم ان ذلك القول صحيح في نفس
الامر لكن انه لا يضر بالفتن
لا يخفى

المفاد نظرا الى هذا المقام اذا عرفت
هذا عرفت انه لا ينبغي ان يليفت
الى ما قيل **في** رد ذلك المفاد
لتزييف التوجيه المذكور من
ان فساد ذلك القول انما هو لعدم
الصحة بهنا لا لعدم الصحة في نفس
الامر نعم **دفع** التنا في بين كلاميه
قد **سره** احد ما الدال على صحة
ذكر التحصيل بدل الاثبات والآخر

الدال على عدم تلك الصحة بانه اراد
قد **سره** او لا افادة ان ذكر
الاثبات راجع على ذكر التحصيل
وثانيا افادة ان ذكر الاثبات
متعين الصحة دون ذكر التحصيل
ترقيا في الاسلوب لا يخلو عن
لكن **الف** ان صحة ذلك
الدفع مشروط بان يصح القول
بان ذكر الاثبات راجع على ذكر

التحصيل حيث لم يصح ذكر التحصيل
فانه اذا كان ذلك القول مقتضيا
لصحة ذكر التحصيل على ما هو مقتضى
عنوان الترجيح ان كان الظاهر
ان لا يصح الحكم بعدم صحة ذكره
بعدهما لزم من الكلام صحة الذكر و
حيث حكم بعدم صحة ذكر التحصيل
هنا لم يصح القول بان ما افاده
قدس سره بالكلامين من باب

الترقي في الاسلوب ضرورة ان
اسلوب الترجمة يقتضي ان لا يكون
بين مدلولي الكلامين السابق واللاحق
المذكور على سبيل الترجمة شائبة
منافاة من حيث الصحة وعدمها
كما هو الواقع في موارد ذلك الاسلوب
ولا يخفى ان مدلول احدا الكلامين
هنا مناف لمدلول الآخر فكيف
يكون ذكر الكلامين وافادة مدلولهما

من باب الترتيب في الاسلوب فالظاهر
ان التناهي المذكور لا يندفع بالوجه
الذي عرفت **اللم** الا اذا كانت
الاشارة الى رجحان ذكر الاثبات
على ذكر التحصيل مبنية على المساواة
المسامحة بان يكون الرجحية و
المرجحية **المستفادة** من الكلام
السابق كناية عن صحة الذكر و
عدم صحته **لكن** لا يخفى انه لا يظهر

حسد

حينئذ وجه كون افادة ان ذكر
الاثبات متعين للصحة دون ذكر
التحصيل من باب الترتيب في الاسلوب
بل الظاهر انه لا وجه لتلك الافادة
بعد ان يكون الرجحية والمرجحية
كناية عن صحة الذكر وعدم الصحة
اللم الا اذا اعتبر كون افادة تعين
صحة ذكر الاثبات مقرونة بالدليل
المشار اليه بقوله اذ يلزم ان يكون

العلم الى آخره فان الظاهر انه
يمكن حينئذ ان يكون للافادة
على وجه الترتيب وجه صحة تأمل
ثم اعلم ان **منهج** دلالة قوله
قد كسرناه واختار اثبات العقائد
على تحصيلها الى آخره على صحة ذكر
التحصيل بدل الاثبات مستندا
بان قوله عشرة الكلام اثباتا
على الغير صريح في ان التحصيل

لرس

ليس بلازم للكلام فكيف يتوهم
صحة ذكره في مقام تعيين شرة
علم الكلام ينبغي ان يتأمل فيه فان
الظاهر انه لم يثبت ان من عرف
علم الكلام بذلك المذكور فقد اراد
تعيين شرة فخلو ذكر التحصيل
عن الاشعار بالثرة المذكورة
لا يستلزم عدم صحة ذكره في
التعريف غاية الامر ان يكون

ذكر الاثبات الذي فيه الاشياء
المذكور اولى من ذكر التحصيل نعم
لو ثبت عدم صحة تعريف علم
الكلام بدون الاشعار المذكور
لما بعد زعم الاستثناء المذكور
لكن الظاهر انه لم يثبت ذلك
وبالجملة لاحد ان يقول كونه قوله
قد سره ثمرة الكلام اثباتها على
الغير صريحا في ان التحصيل

لا يلزم ثمرة الكلام لا يسمي ولا
يفني من جوع اذ لا يخفى على من له
قدرة الالتفات من سماع الالفاظ
الى المعاني ان قوله اختار اثبات
العقاييد على تحصيلها يدل دلالة
واضحة على صحة ذكر التحصيل يدل
الاثبات غاية الامر هناك
ان يقال ان ذكر التحصيل خال عن
الاشعار المذكور وظاهر ان خلوه

ذكر التحصيل عن ذلك لا شعاع
لا يستلزم ان لا يصح ذكره بدل
الاثبات على انه قد عرفت الكلام
على كون تمسرة الكلام مقصودا
على الاثبات المذكور فلا تكن في
سبيل التفكير وطريق التدبر
موصوفا بالقصور فانت خبيران
منع دلالة ذلك القول على صحة
ذكر التحصيل بدل نوع من المحابرة

الاثبات

ولا

فلا يلفظ اليها في باب المناظرة
ولعلك على يقين بايات تلوناما
عليك فكن من منصف المتأملين
وان الله العاقل **قال** وان
العتايد يجب ان يؤخذ من
الشرع يمكن ان يقال اراد ان
العتايد في الجملة واجبا لاخذ
من الشرع وانما قلنا هذا لان
من العتايد ما هو اصل الشرع

ومبناه فلا يمكن اخذه من الشرع
واثباته به للزوم الدور او يقال
لم يرد باخذ العقائد من الشرع
اثباتها به حتى يدور بل اراد وصولها
اليها وقبولنا اياتنا بالقادر الشارح
اياتنا علينا على ما مر وتؤيد هذا
الوجه قوله قد كسر له ليعتد بها
فانه لا يخفى ان العقائد التي لم يكن
اخذها من الشرع ولم يكن وصولها

اليها بالقادر الشارح لم يعتد عنده
ارباب الدين كما سبق ايضا
قال وان كانت مما يستعمل
العقل فيه **الظاهر** ان الكلام ليس
ببعيد عن ان يحتاج الى التأمل فيه
فان الظاهر ان فاعل كانت
ضمة العقائد التي حكم بوجوب
اخذها من الشرع وحينئذ لا احد
ان يمنع كون العقل متصفا بالاستعلاء

المذكور كيف وانظر ان العقل
اذا خلى ونفسه يكون بمراحله عن
قبول كثير من العقائد الدينية
وان لاحظها منسوبة الى الشرع
غاية الامر ان لا يكون حينئذ
من العقول السليمة بل الحق اللامع
والصدق الواضح انما هو عدم
استقلال العقل في امر العقائد
الدينية مطلقا بل هو غير مستقل

في حصول شيء من الكمالات
دينية او دنيوية وانما ينط
امر حصول الكمالات اعتقادية
كانت او غير اعتقادية. محض
التأييد الالهي في الله ابواب
تأييده على وجوه طالب حق اليقين
نعم للعقل مدخل في اخذ العقائد
من الشرع بل له مدخل في حصول كل
كمال والله اعلم بذات الصدور

قال ولا يجوز حمل الاثبات ههنا
على التحصيل والاكتساب **ب** لعله
اراد انه لا يجوز ان يكون معنى
الاثبات ههنا متنا ولا تحصيل
فان من حمل الاثبات على التحصيل
لم يجعل معنى التحصيل فقط بل اراد
من اثبات العقائد معنى هو اعم
من تحصيلها واكتسابها ومن اثباتها
على الغير و من اتقانها واحكامها

كس

بحيث لا تنزلها شبه المبطلين
الا ان الظاهر ان التعميم بالنسبة
الى الاتقان والاحكام ليس
عمالا بدمنه بل الظاهر ان عن
ذلك غنى بقولنا بايراد الحجج و
دفع الشبه لظهور ان ذلك
الايراد يفيد اتقان العقائد
واحكامها بحيث لا تنزلها
شبه المبطلين والا لزم ان يكون

وبذا دفع

امرهما مختلفا ثم انه لا يبعد ان
يقال الباعث على تعميم اثبات
العقائد بحيث يتناول تحصيلها
واكتسابها ما بهنالك عليه من
ان ثمرة علم الكلام ليس
مقصودا على اثبات العقائد
بل تحصيل الشخص اياها لنفسه
ايضا ثمرة ولا يخفى ان
المتبادر من الاثبات ما يكون

بالمر

بالنسبة الى الغير على ما سبق
فادام يحمل الاثبات على معنى
التحصيل ايضا فقد يلزم تحصيل
الثمرة الذي هو خلا في العقل و
الواقع كما هو الظاهر فالتعميم
في معنى الاثبات بحيث يتناول
التحصيل مما لا بد منه بمقتضى
المصيب المنصف ومن الله
على سلوك طريق الصواب

والاقتدار

فهو حسنا واليه حسن المآدب
قال اذ يلزم منه ان يكون العلم
بالعقائد خارجا الى اخره. **لعلك**
من المتنبهين بما سبق لكون الظاهر
ان يراد بالعقائد الاحكام ^{عقادية} الاعادية
وبالعلم بها الادعان والتصديق
على ما يشير اليه هذا القول فان
الظاهر انه قد سره جعل ^{العقائد} تحصيل
بمعنى الادعان والتصديق بها

على

فعلى هذا لا يبعد ان يقال لان العلم
انه اذا حمل الاثبات منها على
التحصيل يلزم ذلك الخروج
فان علم اذا كان محمولا على
التصديق بالمسائل كان النظام
ان لا يكون ذلك الخروج
بل لا يذنب اليه **الوهم** ولا نسلم انه
اذا حمل العلم على التصديق
بالمسائل يكون تعريفاً المشتمل

م
الكلام

م
المذكور

على تحصيل العتاید غیر صحیح ^{نعم}
اذا كان ذلك العلم محمولا على
المسائل او على الملكة كما ان
الظاهر صحته الخروج المذكور
لكن قد ^{سره} لم يجلد على شيء منها
ولو سلم انه يلزم من حمل الآيات
على التحصيل خروج العلم بالعتاید
عن العلم المعروف مطلقا لكن
لا سلم بطلان ذلك الخروج

لم لا يجوز ان يكون المعرف
محمولا على الملكة او المسائل فيكون
العلم بالعتاید خارجا عنه لكن
هذا البحث ^{عليه} قد سره لظهور
انه لم يحمل ذلك المعرف على
شيء من الملكة والمسائل فمنع
بطلان الخروج المذكور مستندا
بكون المعرف محمولا على شيء من
دينك المعنيين لا يكون بالنسبة

اليه موجهها واعلم ان العلم المدون
على اى معنى من المعاني الثلاثة المذكورة
حمل كان النظام ان يكون المعنيان
الاخران خارجين الا ان ذلك
العلم المحمول على الملكة مثلا اذا
عزف بحيث صدق تعريفه
عليه محمولا على المايل والتصديق
بها ففى صحة تعريفه ذلك تأمل
هذا واظنك ممن يتفطن بما تلوناه

عنه

من

من بينات الآيات المتعلقة
بذكر الاثبات والتحصيل لكون
حمل الاثبات على التحصيل ايضا
مما له وجه بل ذكر التحصيل بدل الاثبات
موا لا وجه فانه لا يبعد ان يدعى
ان المتبادر من تحصيل العقائد معنى
مواعم من تحصيل الشخص ايا بالنف
اولغيره بخلاف الاثبات
فان المتبادر من انما هو التحصيل للغير

كما سلفت الاشارة والمتأمل لا يترأى
فما هو الحق والله العلم ثم ان لتقابل
ان يقول لا نسلم ان ثمرة علم
الكلام مقصور على الاثبات او
التحصيل المذكورين بل حفظ
العقائد وتقدسية عن ان تتدلس
بالزوال وتشكيك المشكك ايضا
ثمرة وظل مرا انه ليس من قبيل
التحصيل ولا من قبيل الاثبات

ولا يشع تعريف ذلك العلم حيث
يشتمل على ذكر الاثبات والتحصيل
بان الحفظ المذكور ثمرة للعلم
المعرف فاذا كان اشتمال
التعريف على الاشعار بثمرته
امرا مطلوبا كان الظاهر ان
يكون اشعار تعريفه بكون
ذلك الحفظ ايضا ثمرة امرا
ينبغي تحصيله نعم اذا جا

ان يكلف فيراد من تحصيل العقائد
او اثباتها معنى يتناول ايضا
حفظها عن الزوال بتشكيك لم يكن
التعريف خاليا عن الاشعار
بان حفظ العقائد عن الزوال
بالتشكيك ايضا ثمرة للعلم
المعرف ولا يبعد ان يقال ان
من جعل اثبات متناولا
لاتقانها واحكامها بحيث

المشكك

العقائد

لا يزلزلها

لا يزلزلها شبه المبطلين ارا د
اشارة الى ان حفظ العقائد عن
الزوال بتشكيك المشكك
ايضا ثمرة للعلم الكلام
واما منع كون ذلك الحفظ ثمرة
للعلم المذكور فلعله مكابرة كبيرة
وانما الكبار كثيرة ولا حدان
يقول في كون المنع المذكور مكابرة
مذكورة تأمل فان الظاهر انه يجوز

ان يقال ان حفظ العقائد عن
الزوال بالتشكيك ثمرة علم
المخلاف **قال** هو الاستعانة
دون السببية. لك ان تقول انما
نفي تبادر السببية من الباء ههنا
بعد ما حكم بذلك التبادر في قوله
يقدر به لان تبادر السببية من
الباء المستعمل بها الاقترار لا
يستلزم تبادرهما منها حيث

كسول

استعمل بها الايراد لان كلا من
الاقترار والايراد كما هو الظاهر
مقام بالنسبة الى الباء المذكور
فيجوز ان ينفرد احد المتعاضدين
بكونه قرينة لتبادر السببية من
الباء دون المقام الآخر
هذا والظاهر ان القول **ج**
بان نفي تبادر السببية من الباء
ههنا لقيام المانع وهو التعلق

بالاثبات جدير بان يتأمل
فيه فانا لانسلم ان التعلق المذكور
يمنع تبادر السببية ولو سلم
فلم لا يجوز ان يكون قوله بايراد
طرفا مستورا لا لغوا ويكون
المعنى حينئذ اثباتا كائنا
بسبب ايراد الجح وايضا تسليمه
قد سره تبادر السببية لا يلزم
القول بقيام المانع المذكور

اللهم

اللهم الا اذا كان معنى قوله
وليس سلم هو معنى قولنا وليس
فرض تبادر السببية **قال**
بقرينة ذلك التنبيه لاحد
ان ينهم من هذا الكلام جواز حمل
الباء على السببية الحقيقية في
الجملة اذا لم يكن التنبيه المذكور
والحال ان ذلك الجواز مما ينبغي
ان لا يتوهم لما ذكرنا من انحصار

يقول

السبب الحقيقي فيمن سمعت آية
من آيات كمال جلاله **قال**
بن حبيب زعم من تصدى
للابتئات **ل**ك ان تقول
ذلك الزعم اعم من ان يكون
على طبق الواقع ام لا لكنه لا
يبعد ان يدعى انه كان الاول
ان يقال بل هو اعم مما يكون
في نفس الامر ونحسب الزعم

قال ولم يرد بالغير الذي الى
آخره **ال**ظاهر ان حديث
عدم كون المراد من الغير المذكور
غيرا معينا صحيح على كل
من تقديرى كون الالف
واللام في الغير للجنس وكونها
للاستغراق ولكل وجهه هو
موليها وانت خبير بان
التعيين ههنا انما هو الشخص
المذكور

فما سلفناه من ان المراد بالفيه
من لا يكون كلاميا لاينا فيه ما
ذكره قد ستره ههنا لان التعيين
الذي يستلزمه ما سلفناه انما
هو النوعي وبين التعيينين يون
بعيد لكن الاظهر ان يكون
اللام في الغير حيث يحمل على
غير الكلامي للمهد على الوجه الذي
وان صح على تقدير ذلك الحمل

كوب

كونها لكل من الجنس والاستغراق
كما لا يخفى على احد **قال** لم يبق
اقتدار على اثباتها قطعا في عدم
بقاء الاقتدار المذكور على تقدير
ان يراد بالغير المذكور الغير المعبر
تأمل نعم يمكن تسليم عدم البقاء
مادام الغير متصفا بالاذعان
بما اثبت عليه من العقائد بل
نقول على تقدير الاتصاف المذكور

ايضا عدم بقاء ذلك لاقتدار
ممنوع فان الظاهر ان يكون
معنى الاقتدار المذكور حيث
يراد بالغير غير معين هو
كون المتصف به بحيث كل
اراد الاثبات على الغير المعين
تمكن منه وهذا المعنى حاصل
للمقتد المذكور مع اتصاف
ذلك الغير بالاذعان بما ثبت

عليه غاية الامر انه لا يريد
الاثبات ما دام الغير متصفا
بالاذعان المذكور بناء على ان
شرط الارادة المذكورة ان
يكون الغير خاليا عن الاذعان
الذي يراد اثبات متعلقه
اعني الحكم والاسناد **قال**
وان امكن تطبيقه عليه بنوع
تكلف **اعلم** ان الظاهر انه

اذا كان المقصود بالتعريف
هو المعلوم المذكور يتم الامر
بان يكون المراد من العلم
المذكور في التعريف هو
القواعد والمسائل التي قد
يطلق اسم العلم المدون عليها
فان اطلاق اسم العلم المدون
على المسائل وان كان حقيقته
اصطلاحية لكن لا يخفى ان

المسائل

المسائل معلومات في الواقع لا
علوم وتصديقات ولا نسلم
انه يكون في تلك الارادة شايبة
تكلف ان قيل ان التكلف
لا يكون في حمل العلم المذكور
في ذلك التعريف على المسائل
بل باعتبار ان الاقتدار على
اثبات العقائد لا يكون مع
المسائل بل مع العلم بها

قلنا لانعلم ان الاقتدار
المذكور يكون مع العلم بالمسائل
لا مع المسائل بل ذلك الاقتدار
يكون مع المسائل ضرورة
ان الاقتدار على ذلك الاثبات
لما كان بالعلم بالمسائل او مع
العلم بها صح بالضرورة انه
مع المسائل كما لا يخفى على من له
انصاف التأمل نعم ان

ما لم يكن مأخوذا بالنسبة الى
شيء من المادة والصورة عرضيا
ثم سموا المعرف بالمتشمل على
مجرد الذاتيات حدا والمتشمل
على العرضيات او على شيء منها
رسما ان قيل ان القول بعدم
افادة الحد التام معرفة ماهية
المحدود ليس بصواب بناء على
ما اعترفت به من ان الجنس

والفصل مأخوذان من المادة
والصورة فان الحد التام حينئذ
لا بد وان يكون مفيد المعرفة
من حيث المادة والصورة
ولا ما هيته للمحدود سوى المادة
والصورة **قلت** لو سلمنا
ان ما به الانسان انسان
مثلا سواء المادة والصورة
لكن لا يخفى ان الحد التام كالحياة

المحدود

الناطق

الناطق بالنسبة الى الانسان
لا يفيد معرفة ما هيته مادة و
صورته **وطا** مر ان الحد التام
ما لم يفد ما هيته المادة والصورة
اللتين يقال انهما جوهران
منهما تركبت الاجسام لم يفد
معرفة ما هيته المحدود
اصلا ومن ادعى هذه الالفادة
فعليه بينة البيان ان **قيل**

نحن لا نزيد بأفادة الحدائق
معروفة ما هيته المحدود إلا
أفاده معرفته من حيث
المادة والصورة مع قطع النظر
عن معرفة ما هيته المادة و
الصورة قلنا فيعود امر
الافادة المذكورة الى مجرد
الاصطلاح الذي كثيرا ما لا
يشفي العليل والله اعلم

العلو

القلوب المرضية ثم ان قيل
ان القول يكون الجنس والفصل
ماخوذ من من المادة والصورة
يستلزم ان لا يكون جنس و
فصل للم يتركب من المادة
والصورة قلنا ان اريد ان
ذلك يستلزم ان لا يكون
جنس حقيقة وفصل كذلك
حيث لا مادة ولا صورة

فلاستلزام مسلم لكن بطلان
اللازم ممنوع وان اريد ان
ذلك يستلزم ان لا يكون هناك
جنس وفصل مطلقا فالاستلزام
ممنوع بل اللازم من ذلك انما
هو انتفاء ما هو جنس وفصل
حقيقة بالنسبة الى عالم يتركب
من المادة والصورة ولا يلزم
من ذلك ان لا يكون له عند

العقل ما هو مشترك بالنسبة اليه
وما يختص به ويميزه عن غيره
فيقال للاول جنس وللثاني
فصل ثم اعلم انا بقولنا
لو سلمنا ان ما به الانسان
الى اخره اشرنا الى ما كنت
نفقته ظهوره بحيث ان كل
من يلتفت اليه صار منه على
يقين وذلك انا نذكر بالضرورة

من الاجسام امر موجودا لا
يتبدل اصلا بطريا والتغيرات
والتبدلات عليها واما ان
في الاجسام موجودا زائدا
على ذلك الامر فغير مسلم
نعم يكشف انكشافا على
فقط من الاجسام ما زاد على
على الامر الغير المتبدل حيث
تبدل الاجسام بل نقول

الظاهر

الظاهر ان ملخص تبدلها ومحصل
ذلك ليس الا تبدل هذا الزايد
المنكشف بحسب العلم فقط
بل تبدل الاجسام ليس الا
روا له عن الامر الغير المتبدل
المذكور فكن ستكشفنا عن
احوال الامور ثم لا مشاحة
في القول بان ذلك حال
في الامر الذي عرفت تفرده

في الاجسام وعدم تبدله بتبدلها
لكن لان العلم انه جوهر ليكون
هو الصورة التي يقول الحكم
انها جزء اخر من كل
جسم بل لا احد ان يقول لان العلم
ان الزايد المذكور موجود
عيني مغاير بحسب الوجود للامر
الذي لم يتبدل حيث يطير
التبدل على الجسم بل الظاهر

ال

ان الزايد على الامر المذكور
موجود علمي غير متصف بالوجود
خارج العلم كما اشرنا اليه
وتعلل وجه ما ذكرناه من
الكلام في هذا المقام لا يخفى
على من يتأمل في الاجسام
خصوصا حيث يشاهد
طيران التغيرات و
التبدلات عليها ثم لا

نزاع في ان يسمى المتكلم ذلك
الاسم المدرك بالضرورة
في الاجسام الذي لم يتبدل
ببديلها جواهر فردة منظمة
بعضها مع بعض ولا في
ان يسمى الحكيم ميبول
لكن ينبغي ان لا يتوهم تدنس
اذيال اقوال المتكلمين بافادة
ان قدرته تعالى على حشر الاجساد

مقصود

مقصورة على تركيب الاجسام
من الجواهر الفردة فان
الله على كل شيء قدير ولا يتوهم
ان تركيب الاجسام من الهبولة
والصورة لو ثبت استلزم
قدمها فان ذلك الاستلزام
ممنوع وانما يكون مسلما
اذا قدم الهبولة والصورة
ومن اين ثبت قدمها ودلالة

ثبت

نزاع في ان يسمى المتكلم ذلك
الاسم المدرك بالضرورة
في الاجسام الذي لم يتبدل
ببديلها جواهر فردة منظمة
بعضها مع بعض ولا في
ان يسمى الحكيم يسيو له
لكن ينبغي ان لا يتوهم تدنس
اذيال اقوال المتكلمين بافادة
ان قدرته تعالى على حشر الاجساد

موصوف

متصورة على تركيب الاجسام
من الجواهر الفردة فان
الله على كل شيء قدير ولا يتوهم
ان تركيب الاجسام من الهيولى
والصورة لو ثبت استلزم
قدمها فان ذلك الاستلزام
ممنوع وانما يكون مسلما
اذا قدم الهيولى والصورة
ومن اين ثبت قدمها ودلالة

ثبت

البرهان على قدمها ممنوعة نعم
تكون الهيولى قديمة اذا ثبت
قدم العالم لا سيما قدم عنصرى
الارض والماء فان كونها سيما
كون عنصر مادة للاجسام
لا يمكن انكاره بل الظاهر
ان الامر الذى قد اشرنا
الى تقسره في كل جسم وعدم
تغيره حيث يتغير الجسم انما

الارض
ص

لكون

يكون من الارض والظاهر
انك خير بان لا يبعد ان
كون شئ من الارض مادة
للجسم لا يتحقق الابطال اثرات
الاجسام السماوية والله
تعالى اعلم ثم انا قد اشرنا
الى ان قدم العالم غير قديم
بل غير ظنى ايضا فيما كتبت
من الحواشي على الشرح المسعودى

ان يقال

للمرسالة المشهورة في آداب
البحث هذا واعلم ان ما ذكره
المتكلمون تعريفا للجوهر
الفرد دليل على بطلانه فان
من انصف متأملا في ذلك
التعريف حكم بامتناع
صدقه على موجود ذي حجم
تأيم بالذات والطامر انه
لا يمكنهم ان يقولوا انه لا جسم

للجوهر

للجوهر الفردية التي تألف
منها ماله حجم واما العلم
بحقيقة جزاء الجسم فليس
الا لله الواحد القهار ولا
يكونن في مسرة من لقاء
الحق الذي تلونا آية بيته
في حقيقة وكن من المؤمنين
ليحشر الله مع المقربين
فلقد وقع في البين ما لا يخفى

فلنرجع الى ما كنا بصدده فنقول
بجمل المقصود ان من انصف
فقد اعترف بامتناع معرفة
حقائق الموجودات واما
دلالة من عسرف نفسه اى
مويته وحقيقته فقد عسرف
ربه على اماكن المعسرفة
المذكورة فممنوعة وقد
اشرنا في رسالتنا المسماة

جواز ارادة المسائل من ذلك
العلم تأملا قد مرت الاشارة
اليه ثم اعلم ان النظام ان
يكون التعريف المذكور لعلم
الكلام رسما حقيقيا لا تعريفا
لفظيا كما يؤيده عبارة بعض
من تصدى لتحقيق امر بهذا
التعريف لان ذلك لا ينافي
المقام كما لا يخفى ولا حدا اصطلاحيا

حقيقيا اما انه رسم فلما لا يخفى
من كون الافتدار المذكور
خارجا عن ماهية المعرف
فقد ظهر من هذا عدم كون ذلك
التعريف حدا حقيقيا واما انه
رسم حقيقي فلان الظاهر ان المعروف
موجود ومحقق بحسب الخارج اما
تحقق الخارج على تقدير كونه
عبارة عن الملكة فلما لا خفاء

في ان تلك الصفة الراضية موجودة
متمثلة بحسب الخارج واما
ذلك التحقق على تقدير ان يكون
المعرف عبارة عن المسائل
فلان وجود المسائل وتحققها
بحسب الخارج لا ينبغي ان
يشك فيه واما التحقق المذكور
اذا كان المعرف عبارة
عن التصديقات بالمسائل

او عن المعنى الاسم فلا بالوجدان
حالم بتحقيق التصورات والتصديقات
الحاصلة ان **قيل** اذا كان
اسم العلم المدون موضوعا
للمسائل او التصديقات المتعلقة
بها يكون الموضوع له مجموع
المسائل او التصديقات و
المجموع لكونه مأخوذا مع الهيئة
الاجتماعية التي هي امرا اعتباري

لنا

غير متصف بالوجود لا يكون
موجودا فلا يكون تعريفا
العلم المدون المحمول على المسائل
او التصديقات المتعلقة بها
من التعريفات الحقيقية
قلت اولا ان مجموع المسائل
حيث وضع لها اسم العلم انما
لو حظ بعنوان كل واحد واحد
لكن باعتبار الاشتراك في امر

يعتد به وكذا مجموع التصديقات
حيث وضع اسم العلم بأزائها
انما لوحظ بذلك العنوان وباعتبار
الكثرة اكل المذكور ولا ثم ان هذه
الملاحظة يستلزم دخول البيئة
الاجتماعية في الموضوع له
غاية الامر تسليم عدم انفكاك
الموضوع له عن البيئة الاجتماعية
وظاهر ان عدم الانفكاك لا

يستلزم الجزئية وثانيا
لو سلم ان الموضوع له حيث
اريد الوضع انما لوحظ بعنوان
المجموعية لكن لا نسلم استلزام
تملك الملاحظة ودخول البيئة
الاجتماعية في الموضوع له
لجواز خروج عنوان الملاحظة
عن المحفوظ بل الظاهر ذلك الخروج
فيما نحن فيه مما لا يشك فيه

فيكون الظاهر وجود المعرف
وحقته بحسب الخارج فالظاهر
حقيقة التعريف نعم اذا
ثبت ان كون التعريفات
حقيقية يتوقف على ان يكون
وجود المعرف وحقته بحسب
الخارج مثل وجود الانسان و
الغرس والغسم الى غير ما من
الامبيات الحقيقية التي قد

يكون تعريفها من باب
التعريف الحقيقي لا يكون وجه
ظهور كون تعريفات العلوم
المدونة تعريفات حقيقية
مما لا يستتره حجاب الحفاه
لان الظاهر ان كون وجود
تلك العلوم كوجود مثل
الانسان يحتاج الى البيان
فتأمل ثم انه قد بقي في هذا المقام

فلا يبعد ان يحتاج قلوب المحصلين
وهو ان القول بوجود المسائل
وتحتها بحسب الخارج خارج عن
دايرة الاصطلاح والاتفاق
على ان النسبة الحكيمية جزء من
القضية فان ما يكون النسبة
الحكيمية التي لم تشتم رايحة الوجود
جزءا منه لا يكون موجودا و
الا لكانت النسبة الحكيمية موجودة

لان الظاهر ان وجودية المركب
يقضي ان يكون كل من اجزائه
موجودا واما معدوميته فلا
يتوقف على ان يكون كل من
الاجزاء معدوما بل يكفي في
ذلك ان يكون بعض منها معدوما
كما انه يكفي في كون المركب خارجا
خروج جزء من اجزائه من
غير ان يخرج كل منها

فنقول قد اشترنا في رسالتنا التصورية
والتصديقية الى مقدس ساحة
الغضبية عن التسوس يكون النسبة
الحكمية جزءا منها فان
اردت ان يطمئن القلب من
تحقيق ما يحتاج القلوب فارجه
متمسكا بذيل التأمل والانصاف
الى تلك الرسالة الناطقة بكثير
من آيات التحقيق ثم اعلم

ان ههنا كلاما من شأنه ان
يكون تبينها على الحق الحقيقي بالاتباع
وسواء ان نسمعهم يقولون ان
بعض اقوام المعرف يدل
على ماهية المعرفة ليس
حما يميل المتأمل المنصف اليه او يقول
في باب المعرفة عليه فان
الظاهر ان محصول التعريفات
ليس لا تبديل اللفظ بلفظ هو

أظهر دلالة على المعنى فانا اذا
اردنا تعهيم معنى لفظ الانسان
مثلا بدلنا ذلك اللفظ بالحيوان
الناطق فيستعمل من السامع
من ذيك اللفظين المرتبين الى
معنى و فعل من قال ان لفظي
المعروف والمعروف مترادفان
انما اشار الى هذا الذي ذكرناه
والا فظا م ان لفظ المعروف

الانسان

لا يكون فيه تعدد الوضع بخلاف
المعروف فانه مجموع الفاظ كل
منها وضع لمعنى مغاير لما
وضع له الآخر كما انه مغاير
لما وضع له لفظ المعروف
فينبغي ان لا يتوهم ان ذلك القائل
اراد الترادف الاصطلاحي
ثم ينبغي ان لا يتوهم ان ذلك
المرتب يفيد معرفة ماهية

الانسان فان ما به شئ الشئ منه
 عن ان يحيط بكبريائه سرادق
 الافهام القاصرة البشرية و
 اما تسمية بعض اقسام المعروف
 حدا وبعضها رسما فلعلها انما
 نشأت عن محض الاعتبار حيث
 اعتبروا الجنس والفصل بالنسبة
 الى المادة والصورة واخذوها
 عنها فسموا كلا منهما ذاتيا وسموا

بمصابيح السالكين الى ان
المقصود من ذلك القول تعليق
معرفة الشيء بمعرفة اشياء
بإستحالة المعرفة بناء على
امتناع تحصيل المطلوب
بطريق الدور فهم من فهم
فعلى هذا كيف يجعل القول
المذكور وذلك الخبر المشكور
منشأ لتوهم امكان معرفة

وذلك المشاهدة انما ذكرنا ذلك
المسألة تنقل عن الراغب الاصفهاني
وايضاً التفسير الذي ذكرناه
منقول عنه وانما قلنا هم من فهم
اشارة الى انهم عالمين بمقصود
ذلك الامام من المنقول فانه
بظاهر ما يراه العقل من
الشيء ايضاً يراه وانما
نقلناه لانه كان يعتقد ان
في طريق المناظرة التي بين

حقيقة الشيء والحاصل انه ما لم
يظهر وجه امكان معرفته
حقايق الاشياء لا ينبغي ان
يتوهم كون الحد التام مفيدا
لعرفة ماهية المحدود و
حقيقتة هذا ولعل امر
اكتساب المطالب التصديقية
مثل ما ذكرناه في اكتساب
المطالب التصورية فان الظاهر

بنا لك انه اذا حصل لنا ادعاء
وتصديق بحكم واسناد ثم اردنا
ان نثبت غيرنا لذلك الادعاء
فمتصف به رتبنا قضيتين على
وجه من شأنه ان يكون تبيينها
على ما حصل لنا من الادعاء ان
المذكور واما تحصيلنا لنفسنا
المطالب العلمية بالاقوال
الشارحة او بالبرهان على وجه

يقتضيه

نسمعهم يقولون ان المطلوب
يكون مشعورا به من وجه و
يطلب ان يحصل الشعور به
من وجه غير حاصل فيرتب
التصورات او التصديقات
لحصيله فذلك باي الطريقين
كان حديث لم يصح سنده
عندنا في مدة اشتغالنا بالقواعد
المنطقية والعلوم العقلية

130
وان كنتم تدعون صحيحة سنده
فلكم دينكم ولي دين نعم القواعد
المنطقية نعم المنهايات لقابلي
التنبية واما من ليس بقابل
لان يتنبه لوجه المطالب
العلمية فالكلمات المنطقية
مع انها يهدي كثيرا يضده
فان نشارة غير القابل مانعة
عن ادراك المقاصد المنطقية

بذی الغبارة من انشاد ما ضررنا
كما يضر ریح الورد بالجعل
ولامرنا بالغوا في مدحتهم فحكموا
بوجوب معرفته وبالجملة حق
القول بان المنطق نعم العون
على تحصيل العلوم والادراكات
كلها واما حقيقة العناية فلم
يكن الا من الله العليم الحكيم
ولعمري ان امثال هذا الذي

تستعمل ببياننا ونصرف الهم الى
تحقيق شأنه ليس الا من صفوات
الجنان وسقطات اللسان
يعود بالله من شرور انفسنا
ومن سيئات اعمالنا فمن الله
نرجو ان يحدث ما هو وجه
للحق المبين لا يصح من الامر
على كمال اليقين فانه لا اعتماد
على محوئات الاوراق والسطور

فكن من المتأملين في دقائق حقائق
الأمور ليظهر لك أن ما نحن
لاجله لا يمكن تحصيله بوسائل
القبول والفعال بل بالاستفعال
بتلك الحروف خرافات كثيرة ما يعوقنا
عن تحصيل لذة نكون لاهل الحال
رزقكم الله وإيانا حلاوة الايمان
والإيتقان بالنبي المؤيد من
عند الله بمحنة القرآن

فرغ عن تسويد الأوراق يعنون
الله معيض الأوراق يد المؤلف
المحتر في بدار الالوهية المعتر
بالعجز عن معرفة أسرار
الربوبية المفخر بكونه تراب
أقدام الذين صاروا في سبيل
العبودية تراب باب المعبود
وسوال الفقيه إلى الولي
أحمد الطالشي الجليلي عه

Handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a poem or a letter, spanning several lines across the upper half of the page.

Süleyman	AKCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Eski	303

Handwritten signature or mark, possibly a date or a name, located below the main text.